الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **57**
الأربعاء، 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/00
نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في الفقرة 19 من قرارها دإط –24/10، المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2024،

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/1016، التي تتضمن رسالة مؤرخة 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة من الممثلين الدائمين للبنان والكاميرون وأوغندا بصفتهم رؤساء كل من مجموعة الدول العربية، ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ومكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي، يطلبون فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وأعتزم إدارة أعمال هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/ES-10/959)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة أحاطت علماً، في جلستها العامة الثالثة والخمسين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/ES-10/959 المتعلقة بالدول الأعضاء المتأخرة في سداد مساهماتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اتباع أحكام القرار 3/79، المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي يُسمح بموجبه لسان تومي وبرينسيبي والصومال بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها التاسعة والسبعين، والسماح أيضا لهاتين الدولتين العضوين بالتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة؟

تقرر ذلك.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): على مدار أكثر من عام، عانى شعبا غزة وإسرائيل من دوامة لا هوادة فيها من الموت والدمار والنزوح. فقد قُتل أكثر من 000 43 فلسطيني وأصيب أكثر من 000 100، معظمهم من المدنيين والنساء والأطفال. ولا تزال حوالي 100 رهينة في الأسر. ويجب أن ينتهي الرعب في غزة.

إن مطالب المجتمع الدولي واضحة. وهي واضحة أيضاً في مشروع القرار S/2024/835، الذي نظر فيه مجلس الأمن في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي حصل على 14 صوتاً مؤيداً، ولكن جرى تعطيله في نهاية المطاف بسبب استخدام عضو دائم لحق النقض (انظر S/PV.9790). ومرة أخرى، يصاب مجلس الأمن بالشلل، ويعجز عن الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. إن الجمعية العامة مدعوة مرة أخرى إلى أخذ زمام المبادرة بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لا يمكن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الحرب والاحتلال اللانهائيين. ولن ينتهي النزاع إلا عندما يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش جنبا إلى جنب في دولتيهما المستقلتين والخاضعتين لسيادتيهما في سلام وأمن وكرامة. لقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة ومجدية. ويجب أن نسعى جاهدين من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

يجب أن تحترم جميع الدول الأعضاء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي أنشأتها الجمعية العامة وأسندت إليها ولايتها. وتوفر الوكالة الحماية والمأوى والأغذية والمياه والرعاية الطبية لملايين الفلسطينيين المتألمين، وخاصة في غزة في ظل أصعب الظروف. وعلى الرغم من الحاجة الإنسانية، فإن الخطر يتهدد مستقبل الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولذلك، لا بد لي من الإعراب مرة أخرى عن انزعاجي الشديد إزاء القرار الذي اتخذه مؤخرا البرلمان الإسرائيلي باعتماد قانونين من شأنهما، في حال تنفيذهما، أن يمنعا الوكالة من القيام بعملها الأساسي

في غزة وفي الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وسيؤدي انهيار عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجةً لهذين القانونين إلى تدهور الحالة الإنسانية الكارثية أصلاً. وسيعني وقف أنشطة الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة أن اللاجئين الفلسطينيين لن يتلقوا بعد ذلك المساعدات التي تشتد حاجتهم إليها والمنقذة للحياة. وهذا أمر غير مقبول. وأدعو حكومة إسرائيل على وجه الاستعجال إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية والقانونية والسماح للوكالة بمواصلة عملها الحيوي – وفق التكليف الصادر عن الجمعية العامة – في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وبصفتنا ممثلين للمجتمع الدولي، فإن من واجبنا المشترك أن نتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في العدالة واحترام القانون الدولي والإيمان بكرامة كل فرد وقدره. وتشكل هذه المبادئ أسس السلام وعملنا لضمان الأمن الدائم لشعب فلسطين وإسرائيل على حد سواء.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما أقف هنا مخاطبًا الجمعية العامة، يجري التطهير العرقي في وضح النهار في بيت لاهيا وشمال غزة بأكمله. وإذ أقف هنا، تتعرض العائلات النازحة مرة أخرى للقصف في خيام في المواصي حيث تُحرق حية بينما العالم كله يشاهد ذلك. في كل ساعة من كل يوم، يسقط المزيد من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين ضحايا للهجوم الإسرائيلي الدنيء حيث تزهق الأرواح وتدمَّر العائلات ويتعرض شعب بأكمله للمعاملة الوحشية والإرهاب والصدمات النفسية دون أن تلوح أي نهاية في الأفق. وبعد مرور 424 يومًا، لا تزال الإبادة الجماعية مستمرة من خلال القتل الجماعي والنزوح الجماعي والاحتجاز الجماعي والتدمير الشامل لكل متطلبات الحياة والتجويع الجماعي. وتُرتكب أخطر الجرائم بوحشية لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. إنها حرب وحشية تُرتكب فيها الفظائع بحق جميع السكان المدنيين وتنتهك كل القواعد وتتجاوز كل الخطوط الحمراء.

كيف يمكن ذلك؟ كيف يمكن للعالم أن يسمح باستمرار ذلك؟ الجناة معروفون. ومكان وجودهم معروف. وجرائمهم تُبث على الهواء مباشرة. ويعلنون صراحةً عزمهم على القتل والتشويه والتدمير والتجويع والتطهير العرقي. ومع ذلك، لا يزالون ينامون مرتاحين في أسرّتهم بينما يهيم ضحاياهم في الأرض من موت إلى آخر. لا يوجد مكان آمن في ما أصبح أخطر مكان في العالم. ويفعل الجناة ذلك بكل ثقة، معتمدين على عقود من الإفلات من العقاب ومعتقدين أنهم لن يُصدوا وأنهم لن يدفعوا أبدا ثمن جرائمهم. يجب إنهاء هذا الإفلات من العقاب. ويجب أن تكون مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية نقطة تحول وبداية النهاية للإفلات من العقاب ووقت البدء أخيراً في مساءلة الجناة المجرمين وصون سيادة القانون وحماية المدنيين وتحقيق العدالة للضحايا ووقف الجرائم المستمرة وردع الجرائم في المستقبل.

لقد اقترن الهجوم الشامل على الشعب الفلسطيني باعتداء شامل على كل من يحاول إنقاذ الأرواح البشرية والتمسك بالحقيقة والقانون الدولي حيث يُستهدف العاملون في المجال الإنساني والأطباء والممرضون وأفرقة الإنقاذ والصحفيون جميعهم ويدفع المئات منهم حياتهم ثمنا باهظا وهم يحاولون إنقاذ الآخرين. ولم يكن الهدف الرئيسي للهجمات الإسرائيلية سوى الأمم المتحدة وأمينها العام ووكالاتها وهيئاتها وقوات حفظ

السلام التابعة لها وميثاقها وقراراتها. وما فتئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تشكل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة وحبل النجاة للاجئين الفلسطينيين، تتعرض لهجوم مستمر منذ اليوم الأول. إن هدف السلطة القائمة بالاحتلال واضح، وهو التخلص من الأونروا كوسيلة لإلحاق المزيد من الأذى باللاجئين الذين كُلفت الوكالة بمساعدتهم وحمايتهم ولإنكار وجودهم وحقوقهم.

لقد أصبحت الحكومة الإسرائيلية مارقة. إنها تحرض على اتخاذ إجراءات ضد الأونروا داخل الأمم المتحدة وفي شوارع نيويورك وفي جميع أنحاء العالم وتَعرض لوحات إعلانية تصور فيها العاملين في الأونروا كمقاتلين وتروج لرواية كاذبة يراد منها أن تكون بمثابة ضوء أخضر لقواتها المحتلة لقتل موظفي الأونروا وتشويههم واعتقالهم وتعذيبهم ولمهاجمة مباني الأونروا وملاجئها والضغط على المجتمع الدولي للتخلي عن الأونروا واللاجئين الفلسطينيين وتركهم للمصير القاتم الذي خططته إسرائيل لهم. وينبغي أن تُكتب على الصور التي يتداولونها والتي تحرض على اتخاذ إجراءات ضد الأونروا عبارة "بدعم وتمويل من الحكومة الإسرائيلية". إننا نعلم الأطراف المسؤولة عن نشر ذلك التحريض والدعاية الكاذبة. ولا يمكن التسامح مع ذلك العدوان الذي استهدف وكالة من وكالات الأمم المتحدة، ولا على ما أقدمت عليه دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تجرؤ على قتل موظفي الأمم المتحدة، ولا بد أن تترتب على ذلك عواقب، بما في ذلك النظر في أهليتها للتمتع بالحقوق والامتيازات كدولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يجب أن تتوقف حملة التشهير العنيفة والمقيتة ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والأمم المتحدة بأسرها، كما يجب مساءلة إسرائيل ومحاسبتها على تحريضها والجرائم التي ارتكبتها في حق الأمم المتحدة.

لقد انتهكت إسرائيل كافة التدابير التحفظية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بهدف درء خطر الإبادة الجماعية. بل على العكس أمعنت وكثّفت من ارتكاب الجرائم الفظيعة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي لا تكف عن اقترافها لحظة بلحظة. ونهيب بجميع الدول أن تستخدم كل ما في وسعها من نفوذ لوقف المذابح. يجب وقف هذه الإبادة الجماعية بشتى السبل الممكنة. وتسعى إسرائيل إلى أن تثور ثائرة الجمعية لمجرد استخدام مصطلح "إبادة جماعية". وندعو الجمعية إلى أن تنتفض غضباً من ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية ضد الأطفال والشباب، والنساء والرجال، والشيوخ وذوي الإعاقة؛ لوضع حد لهذه الفظائع التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني؛ ولوضع حد لذلك العدوان على إنسانيتنا المشتركة. ما من سبيل لوقف هذه الإبادة الجماعية، وإنقاذ الأرواح، وتحرير الأسرى والرهائن، والحفاظ على أمل في مستقبل مختلف، إلا سبيل واحد. وجميعنا يعرف ذلك. ذلك السبيل يتمثل في وقف إطلاق النار فوراً ودون شروط وبشكل دائم. هذا ما فتئنا نطالب به كل يوم منذ 14 شهراً. هذا ما دعت إليه الجمعية العامة بحكمة منذ ما يزيد على عام في مواجهة الهجوم المدمر والكارثة الإنسانية والخراب الذي كانت إسرائيل تُنزله بغزة آنذاك.

نجدد اليوم دعوتنا لجميع الدول لدعم وقف إطلاق النار والمطالبة به واتخاذ كل ما يلزم لضمان وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار – لإسكات المدافع، ووقف سفك الدماء، وإنقاذ الأرواح البشرية. كل شيء معرض للخطر في غزة. يتعين على المؤمنين بالحرية والسلام والأمن المشتركين أن يبادروا إلى

العمل الآن. تقف غزة اليوم قلباً نازفاً لفلسطين وجرحاً غائراً يُدمي الإنسانية. أوقفوا النزيف وأعيدوا الحياة إلى غزة لتعود كما كانت قلب فلسطين النابض. أوقفوا النزيف حتى نستعيد مصداقية نظامنا الدولي ونحفظه للأجيال المقبلة ويحيا شعبنا وتزدهر منطقتنا ويُحفظ السلم والأمن الدوليان.

صوتت الجمعية العامة أمس، بأغلبية ساحقة، مؤيدة لإنهاء وجود إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وحل الدولتين (القرار 81/79). إن تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، هما وحدهما الكفيلان بإحداث تحول حقيقي في منطقتنا، كما أن السلام في منطقتنا يمكن أن يسهم في إحداث تحول في العالم.

أوقفوا الإبادة الجماعية. أنهوا هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري الذي ينكل بالشعب الفلسطيني. ادعموا العمل الإنساني، وادعموا وكالة الأونروا، وتصدوا لمحاولات إسرائيل تصفية الوكالة ومساعداتها الحيوية التي لا غنى عنها لإنقاذ حياة ملايين الفلسطينيين في غزة وسائر أرجاء المنطقة. على الجمعية العامة أن تنهض بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تلتزم بالتدابير التحفظية والفتاوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. حافظوا على عالم تحكمه سيادة القانون. ادعموا الحرية فهي ضرورة أساسية لإحلال السلام. إن ما نفعله اليوم سيحدد ما سنقاسيه أو ننعم به جميعاً غداً.

لا بد أن تؤرق ضمير العالم مشاهد أطفالنا يحترقون في الخيام، ببطون خاوية، وقد انعدم لديهم الأمل وغاب أمامهم أي أفق للمستقبل، بعد أن قاسوا الألم والفقد لأكثر من عام، ولا بد أن تدفع هذه المشاهد إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء هذا الكابوس وضمان ألا يتكرر مع شعبنا أو أي شعب آخر – ألا يتكرر أبداً. نناشد جميع الدول المجتمعة هنا أن تُخمد النيران التي تلتهم فلذات أكبادنا. هل هذا طلب مبالغ فيه؟ ونناشدها تأييد القرارات المهمة المعروضة عليهم والعمل على تنفيذ تلك القرارات، من أجل واقع مختلف عن السيناريو المروع الذي تصر إسرائيل على فرضه. نهيب بالجمعية العامة أن تنهض بمسؤوليتها التاريخية في العمل على اتخاذ إجراءات.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في كل عام، نمر بنفس الروتين ونفس القرارات المستهلكة التي تشيطن إسرائيل، وتكشف تحيز الأمم المتحدة وتحاملها أمام الجميع. لكن أود أن أذكّر الجمعية العامة كيف بدأ كل هذا. قبل 77 عاماً، صوتت الجمعية مؤيدة لخطة التقسيم (القرار 181 (2))، في لحظة منحت الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء فرصة العيش جنباً إلى جنب في سلام. فوافقت إسرائيل؛ ورفض العالم العربي. رفضوا التعايش، واختاروا بدلاً من ذلك إعلان الحرب على الدولة اليهودية الوليدة.

منذ ذلك اليوم، والجمعية مستمرة في هوسها المَرَضي بما تطلق عليه قضية فلسطين. طوال عقود، دأبت الأمم المتحدة والكثير من دولها الأعضاء على تشجيع وتغذية نهج الرفض الفلسطيني والعنف والتحريض وادعاء المظلومية الزائف. في عام 1947 رفض الفلسطينيون، وفي 1967 رفضوا أيضا، وفي

2000 رفضوا، وفي 2008 رفضوا من جديد. قوبلت مرارا فرص السلام بالرفض. لقد اختار ما يسمى بالقادة الفلسطينيين النزاع في كل مرة، وكافأتهم الجمعية على ذلك. ورسخت الجمعية الاعتقاد بأن السلام يمكن إرجاؤه وأن العنف أمر مقبول. أين كانت الجمعية عام 2005، حين غادرت إسرائيل غزة، وانسحبت بالكامل تاركة للفلسطينيين أمر تحديد مستقبلهم بأيديهم. وأين كانت في عام 2006، عندما استولت حماس عنوة على قطاع غزة، فحولته إلى أكبر قاعدة إرهابية في العالم؟ أين كانت الجمعية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما قامت حماس بالتعبئة وتنفيذ القتل الجماعي؟ وأين هي اليوم، حيث لا يزال 100 رهينة محتجزين في أبشع ظروف يمكن تخيلها؟ لم يكن يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر مجرد يوم رعب، بل كان لحظة كشفت الوجه الحقيقي لحماس وحلفائها الذين يكرسون أنفسهم للإبادة والقسوة حصرا. وقد قُتل أكثر من 200 1 شخص وجُرح الآلاف واغتُصبت النساء وأُعدم الأطفال وأُحرقت العائلات أحياءً في منازلهم – وهذه الفظائع كان يجب أن تهز ضمير العالم. ومع ذلك، لا تزال الجمعية صامتة حتى يومنا هذا. وعلى مدار الأسبوع المنقضي، اتخذت الجمعية العامة عددا لا يحصى من القرارات التي تستهدف إسرائيل ولكن لم تتخذ قرارا واحدا يدين حماس ولم تقل كلمة واحدة تدين مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولم تفعل أي شيء بشأن الرهائن الذين لا يزالون يعانون في ظروف لا يمكن تصورها. عار على الجمعية. وبدلاً من مواجهة هذه الجرائم، تواصل الأمم المتحدة تمكين نزعة الرفض الفلسطينية.

وللأسف، فإن هذه الخيانة للسلام ليست لها نهاية يمكننا أن نتوقعها ولكننا نرى بوضوح شديد أين بدايتها. إن الأمر يبدأ في الفصل الدراسي. فإن كان هناك أي شك في التلقين المنهجي للكراهية، اسمحوا لي أن أشارككم مثالاً من كتاب مدرسي فلسطيني للصف الخامس. وقد نشرته السلطة الفلسطينية ووزعته على المدارس التي تمولها وتدعمها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ودفع أعضاء الأمم المتحدة، الدول الصالحة التي تشير بأصابع النقد إلى إسرائيل، ثمن هذه الدعاية.

اسمحوا لي أن أقتبس: ”دلال المغربي، التي سطرت بنضالها صورة من صور التحدي والبطولة“. وعلى خطاها، يُعلِّم هذا الكتاب المدرسي الأطفال التطلع إلى ”البطولة والشهادة“. ويتضمن الكتاب صورة لها. هذا ما يعلمه الفلسطينيون للأطفال في سن العاشرة. يُلقن الأطفال الفلسطينيون أن الطريق إلى العظمة يكمن في القتل وأن الموت أفضل من الحياة وأن ذبح المدنيين الأبرياء هو مصدر فخر وطني. هذه هي السلطة الفلسطينية، وليست حماس، ولا ينبغي أن تخطئ الجمعية العامة في إدراك ذلك. إن هذا الكتاب المدرسي تحديدا يُعلمهم صراحةً أن الموت كإرهابي ”أفضل كثيرا من حياة الراحة الاطمئنان“.

اسمحوا لي أن أخبر الجمعية من كان العقل المدبر، من كانت دلال المغربي. لقد كانت هي العقل المدبر لمذبحة الطريق الساحلي في عام 1978، ذلك الهجوم الإرهابي الذي أسفر عن مقتل 38 مدنياً بريئاً، من بينهم 13 طفلاً. لقد اختطفت جماعتها حافلة وقتلت ركابها. ومع ذلك، ففي الكتب المدرسية التي تمولها الأمم المتحدة، وبالتالي العديد من الدول في هذه القاعة، فإنها تُعتبر بطلة قومية وقدوة ورمزا للأطفال للاقتداء بها. ودلال هي من بين العديد من الأبطال المزعومين الوارد ذكرهم في الكتاب المدرسي الموجه للأطفال. ومن بينهم العديد من القتلة والعديد من إرهابيي حماس.

إن هذا ليس تعليماً. إنه تلقين عقائدي. إنها سرقة متعمدة لمستقبل الأطفال الفلسطينيين وسلبهم الأمل وربطهم بإرث من الكراهية واليأس. ومع ذلك، تواصل الأمم المتحدة وأعضاؤها هوسهم بإسرائيل. وعلى مدار 80 عاما تقريبا، اكتمل هوسهم بإلقاء اللوم على إسرائيل بينما يمولون الكراهية والعنف بشكل أعمى. وإذا ما أرادت الجمعية العامة المزيد من الأمثلة، فبإمكانها ببساطة أن تنظر إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تستخدم هذا الكتاب المدرسي في مدارسها.

إن الأونروا وكالة فريدة من نوعها. فهي لم تُنشأ لحل مشكلة بل للحفاظ على مشكلة. وعلى مر السنين، استُثمرت بلايين الدولارات في الأونروا. وحتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت الأونروا قد أخفقت في الوفاء بولايتها، سواء من الناحيتين المهنية والأخلاقية. ففي حين كان الهدف منها تقديم خدمات اجتماعية وتربوية، أصبحت من أكبر المروجين والمشاركين في العنف والكراهية. رأيت تغريدة المتحدث باسم الأونروا منذ حوالي 10 دقائق. إنه يشعر بالقلق على سمعته. حسنا، لقد فات الأوان. إن فشل الأونروا ممتد إلى كل جانب من جوانب عملياتها. فقد استُخدمت مدارسها كمخازن للأسلحة وحُولت منشآتها إلى منصات لشن الهجمات الصاروخية ويمارس موظفوها عملا إضافيا كإرهابيين – ولدينا مقاطع فيديو لموظفي الأونروا وهم يغزون إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ويختطفون الإسرائيليين. ومن الذي وقّع على شيكات رواتبهم؟ إن الجمعية العامة هي التي فعلت ذلك – الأمم المتحدة.

وقد قدمنا مرارا وتكرارا أدلة على هذه الانتهاكات ولم نجد من الجمعية سوى الصمت. وهذا ليس مجرد إهمال، بل هو تواطؤ. إن دور منظمة الإغاثة هو تخفيف المعاناة وبناء الأمل، ولكن الأونروا أصبحت درعا للإرهاب، مما يطيل أمد النزاع الذي تدعي أنها تعالجه. وتعمل الأونروا يداً بيد مع حماس ووكيلها الدبلوماسي، السلطة الفلسطينية. وهم يرسخون معا الكراهية ويمجدون العنف ويعززون النزاع.

فلنفكر في السلطة الفلسطينية وما يُسمى بالقادة المعتدلين الذين يستمعون إليهم. يجدر بالقيادة الحقيقية أن تضع حدا فاصلا للتمييز بينها وبين حماس. ويجدر بها أن تدين فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لقد استمعت إلى السيد منصور. ولم أسمعه يذكر حماس. ويجدر بالقيادة الحقيقية أن ترسي أسس السلام من خلال التعليم. وبدلا من ذلك، تمجد السلطة الفلسطينية الإرهابيين وتسمي المدارس والشوارع بأسماء القتلة وتنتهج سياسة الدفع مقابل القتل التي تحول الدم إلى ربح وتدفع للإرهابيين وعائلاتهم مقابل القتل. وكلما قتل الناس أكثر، زادت الأموال التي يحصلون عليها في حساباتهم المصرفية.

فلنتخيل وحسب ما يمكن تحقيقه إذا اتخذت الجمعية مسارا مختلفا. ماذا لو أُعيد توجيه البلايين التي تُنفق على الترويج للكراهية والعنف نحو بناء مدارس تعلّم السلام ومستشفيات تعالج المرضى وبنية تحتية تربط بين الناس بدلاً من أن تفرقهم.

قبل 77 عاما، عندما طُرحت خطة التقسيم، اختارت إسرائيل السلام. واختار الطرف الآخر الحرب. ولا يزال هذا النمط من نزعة الرفض مستمرا حتى يومنا هذا بسبب تساهل الأمم المتحدة إزاء التحريض ورفضها المطالبة بالمحاسبة. إن إسرائيل دولة سلام. ونحن نصلي ثلاث مرات في اليوم من أجل السلام. وقد أثبتنا التزامنا وقدرتنا فيما يتعلق بالسلام من خلال معاهداتنا مع ست دول عربية. لقد كنا نحاربهم قبل

ذلك. وشهدت الجمعية أيضا الاتفاق الإبراهيمي. ونأمل أن ينضم المزيد من البلدان الأخرى – إن شاء الرب، بيزرات هاشيم، إن شاء الله – إلى الاتفاق الإبراهيمي في القريب العاجل.

ولكن إذا كانت الجمعية تريد السلام حقا، فإن ذلك يبدأ بتفكيك هذه البنية التحتية للكراهية وتمجيد الإرهاب. ويجب على الجمعية العامة أن تتوقف عن مكافأة القتل وأن تفكك الأونروا وتحاسب القيادة الفلسطينية. إن 77 عاماً هي فترة طويلة بما فيه الكفاية. وقد حان الوقت لكي تستيقظ الأمم المتحدة وأعضاؤها. ويجب أن يتوقف الأعضاء عن كونهم متعاونين في العنف ويبدأوا في أن يصبحوا شركاء في السلام. إن إسرائيل ستبقى دائماً ملتزمة بالسلام ولكن يجب على الجمعية العامة ألا تخطئ في إدراك الأمر، فنحن ثابتون في تصميمنا على الصمود وحماية أمتنا وهزيمة أولئك الذين يسعون إلى تدميرنا وعلى ضمان أمن ومستقبل شعبنا. والأهم من ذلك كله، أننا لن ندع باباً إلا وطرقناه ولن ندخر جهدا حتى يتم تحرير جميع رهائننا وإعادتهم إلى عائلاتهم. هذا هو وعدنا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في صباح 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قبل استخدام حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9790)، كان عدد القتلى في غزة 253 43 شخصا؛ ووصل العدد هذا الصباح إلى 532 44 شخصا. وهذا يعني أن رفع يد واحدة وفشلاً في وقف الحرب في غزة تكلفته فقدان 279 1 شخصا لأرواحهم. كل ثانية تستمر فيها الحرب، يموت المدنيون الأبرياء – ومعظمهم من النساء والأطفال. وحتى اليوم، تجاوز إجمالي عدد القتلى في غزة عدد سكان سبع دول أعضاء في الأمم المتحدة على الأقل، في حين تجاوز إجمالي عدد الجرحى عدد سكان 17 دولة عضو على الأقل. إن لم تكن أفعال ترقى لإفناء جميع سكان بلد ما إبادة جماعية، فأخبروني رجاء ما هي.

لا يمكن أبدا تبرير قتل المدنيين الأبرياء. إن صنفت جماعة ما كمنظمة إرهابية لقتلها نحو من 200 1 شخص في يوم واحد، فكيف يتم تصنيف بلد قتل 532 44 شخصًا والعدد في ازدياد؟ منذ بدء الحرب على غزة، استخدم حق النقض ضد ثمانية مشاريع قرارات لمجلس الأمن بشأن فلسطين. وعلى الرغم من أن المجلس قد اعتمد أربعة قرارات، إلا أن أيا منها لم ينفذ. إن لم يكن ذلك يعكس عجز المجلس، أخبروني ماذا يعكس. علاوة على ذلك، ومنذ بدء الحرب على الفلسطينيين في غزة، اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة خمس مرات، وأصدرت محكمة العدل الدولية فتوى (انظر A/78/968) وأشارت بتدابير تحفظية ثلاث مرات، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال.

مع ذلك، وعلى الرغم من الضمير الحي للغالبية العظمى من الدول، اختارت قلة قوية مواصلة تجاهل الإنسانية وتجاهل كرامة الحياة وتجاهل سيادة القانون الدولي. إن ازدواجية المعايير منحت إسرائيل رخصة للقتل. إن ازدواجية المعايير تفكك النظام المتعدد الأطراف. يقول كثيرون الآن إننا ندخل عصر انهيار سيادة القانون الدولي وانهيار النظام الدولي – ذات النظام الذي وضعته الدول القوية التي لم تعد ملتزمة بالتمسك به. لذلك يجب علينا، نحن غالبية الدول ذات الضمائر الحية، أن ننهض لحماية الإنسانية وحماية قيمة الحياة وإنهاء معاناة المدنيين الأبرياء في غزة.

لم تعد الدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تكفي كوسيلة لإنهاء الفظائع التي يواجهها الفلسطينيون في غزة. يجب على البلدان ذات الضمائر والقدرات أن تتحرك وتتخذ إجراءات ملموسة. يجب على البلدان ذات الضمائر والقدرات وقف جميع عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل. علينا أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لوقف الحرب على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن 2735 (2024) والتدابير التحفظية لمحكمة العدل الدولية.

يجب على البلدان ذات الضمائر والقدرات أن تساعد في عكس مسار الأوضاع الإنسانية المتدهورة في غزة. يجب علينا الاستمرار في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمساعدة في وقف الهجوم عليها وعلى العاملين الآخرين في المجال الإنساني في غزة. تشيد إندونيسيا بذكرى 333 من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا أثناء عملهم في غزة، بمن فيهم 249 من موظفي الأونروا. تمثل الأونروا وجميع العاملين الآخرين في المجال الإنساني الخيط الرفيع الذي يفصل بين الحياة والموت بالنسبة لأعداد لا تحصى من الفلسطينيين في غزة. كما يجب على البلدان ذات الضمائر والقدرات أن توقف محاولة إسرائيل تغيير رواية الحرب على غزة. إن ما تقوم به إسرائيل للقضاء على الأونروا هو، ببساطة ووضوح، محاولة للقضاء على اللاجئين الفلسطينيين والقضاء على الفلسطينيين.

حل الدولتين هو السبيل الوحيد لإحلال السلام في إسرائيل وفلسطين. لذلك علينا حماية حل الدولتين. لذلك ينبغي على جميع البلدان ذات الضمائر أن تمنح اعترافاً غير مشروط بدولة فلسطين. كما يجب علينا أن نعمل من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام على الفور، على النحو المنصوص عليه في القرار دإط-24/10. بهذه الطريقة، سنبدأ عملية بث الحياة في تحقيق حل الدولتين.

ووسط ما يعتري مجلس الأمن من فشل منهجي وشلل، على الجمعية العامة أن تواصل إعطاء ثقل لدورها كصوت للضمير العالمي. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على دعم مشروعي القرارين اللذين سيقدمان في هذه الدورة الاستثنائية والتصويت لصالحهما. لقد حان الوقت للترفع عن السياسة والوقوف إلى جانب العدالة والإنسانية.

السيد البناي (الكويت): ألقي هذا البيان باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر وبلدي، دولة الكويت.

بداية، نعرب لكم عن الشكر على عقد هذا الاجتماع بناءً على طلب المجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وفق القرار 377 (د-5) المعنون "الاتحاد من أجل السلام" على إثر استخدام حق النقض في مجلس الأمن بشأن قرار يتعلق بالقضية الفلسطينية موضوع هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ونؤكد بدورنا على مسؤولية الجمعية العامة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة تجاه القضية الفلسطينية إلى حين تسويتها تسوية عادلة ودائمة وشاملة.

منذ آخر انعقاد لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة تواصل التصعيد المزعزع للأمن والاستقرار في المنطقة. وقد أدانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التصعيد في الأراضي اللبنانية والفلسطينية وحذرت من

تداعياته الخطيرة وما يترتب عليه من تهديد للسلم والأمن الدوليين؛ مؤكدة على ضرورة حماية أمن المنطقة وعدم اتساع رقعة الحرب، وطالبت الأطراف المعنية بضبط النفس والكف عن العنف وتغليب لغة الحوار.

وبعد أسابيع من تصعيد العدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق الذي خلف آلاف القتلى والجرحى، شهد الأسبوع الماضي التوصل إلى اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار. إن دول مجلس التعاون، إذ ترحب بهذا الاتفاق، وتعرب عن التقدير للولايات المتحدة والجمهورية الفرنسية على جهودهما لتيسير التوصل إليه؛ تأمل أن يتم الالتزام بتنفيذه، بما ينهي سفك الدماء ويفضي إلى السلام والاستقرار المستدامين، واحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي لبنان وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). كما تأمل أن يتبع هذا الاتفاق كذلك اتفاق يفضي إلى وقف الحرب على قطاع غزة والاعتداءات على الضفة الغربية ويضع حدا للمعاناة الإنسانية.

لقد وصلت المعاناة الإنسانية في قطاع غزة حدا غير مسبوق، من حيث عدد الضحايا والنازحين، والدمار الشامل للمساكن والبنى التحتية الأساسية، ومستويات المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في شمال القطاع.

ويستلزم هذا فتح جميع المعابر بشكل فوري من دون شروط، وتأمين وصول كافة المساعدات الإغاثية والإنسانية والإمدادات الطبية والاحتياجات الأساسية للسكان، وفقا لالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

إن دول مجلس التعاون تؤكد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، وتكرر إدانتها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية. وتطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2735 (2024) بشأن الدعوة إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة وإطلاق سراح الرهائن وتبادل الأسرى وعودة المدنيين إلى ديارهم والتوزيع الآمن والفعال للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع وانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع.

وفي هذا الصدد، تعرب عن دعم الجهود الرامية لتحقيق هذه الغايات، والتقدير للجهود الحثيثة التي بذلتها جمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق.

وتعرب دول مجلس التعاون عن التضامن مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتشيد بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها هذه الوكالة التي تشكل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية للوضع الحالي في قطاع غزة، إضافة إلى اعتماد ملايين اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الأساسية المقدمة من قبل هذه الوكالة، التي أنشأتها الجمعية العامة في إطار المسؤولية الجماعية تجاه قضية اللاجئين إلى حين تسويتها العادلة.

لقد جدد إعلان القمة الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في مدينة الكويت يوم الأول من كانون الأول/ديسمبر، الأحد الماضي، التأكيد على موقف دول مجلس التعاون الثابت تجاه القضية الفلسطينية. وقد آن الأوان لإنهاء الاحتلال؛ ودعم سيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه 1967؛ وتأسيس الدولة

الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية؛ وتحقيق جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

وفي هذا الصدد، ندعو لتنفيذ القرارين الأخيرين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة: القرار دإط–23/10، بشأن أهلية دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والقرار دإط–24/10، بشأن فتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بالآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن عدم شرعية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما نؤكد أهمية جهود اللجنة الوزارية برئاسة المملكة العربية السعودية التي شكلتها القمة العربية الإسلامية المشتركة الاستثنائية بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وجهود التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين في سبيل تجسيد الدولة الفلسطينية. وترحب المجموعة الخليجية، في هذا السياق، بما تضمنه قرار الجمعية العامة 81/79، الذي اتخذ بالأمس، والذي تضمن الدعوة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتسوية القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين. وسيُعقد المؤتمر في حزيران/يونيه المقبل، وستشارك المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا في تيسير أعماله.

وختاما، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تدعم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة وتدعو سائر الدول الأعضاء إلى التصويت لصالحه.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس المجموعة.

أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

لقد نجحت الدورات السابقة في معالجة الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أنها أدت إلى نتائج مهمة تمثلت في اتخاذ قرارات تاريخية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتدعو هذه القرارات، من بين مسائل أخرى، إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعم المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وإقرار فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968)، وعن عدم شرعية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشدد على دور الجمعية العامة الذي لا غنى عنه في صون السلام والأمن الدوليين.

غير أنه للأسف الشديد فإن الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تفاقمت، على الرغم من الآمال التي أعقبت اتخاذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) في 25 آذار/مارس، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة. ومن المفجع أن عدد القتلى، ومعظمهم من النساء والأطفال، تجاوز أكثر من 44 000 شخص. وعلاوة على ذلك، أصيب أكثر من 105 000 شخص بجروح، ونزح 1,9 مليون شخص نتيجة للدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمنازل والمستشفيات ومواقع التراث الثقافي.

وإضافة إلى العواقب الإنسانية الوخيمة، ما زلنا نشهد التصعيد الحاد للحرب في غزة وفلسطين وامتدادها إلى أجزاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط. وقد تكثفت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في الشهر الماضي، مع ما نجم عنها من خسائر مؤسفة في الأرواح وتدمير للمنازل، في حين استمر انتهاك سيادة دول أخرى في المنطقة دون هوادة. وبالنظر إلى هذه الحالة الخطيرة، فإن استمرار عجز المجتمع الدولي عن وضع حد فوري للكارثة الإنسانية في المنطقة لا يزال يصدم الضمير الإنساني في جميع أنحاء العالم.

وفي ضوء هذه التطورات والتهديد المتزايد للسلام والأمن العالميين الناجم عن النزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط، توفر هذه الدورة فرصة أخرى للبناء على بصيص الأمل الذي نتج عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا. فالشعب الفلسطيني الذي عانى طويلاً من الاحتلال غير الشرعي لوطنه وعانى من التهجير وتدمير منازله ومدارسه ومواقعه الدينية، يحتاج إلى أن تتخذ هذه الهيئة إجراءات عاجلة لوقف المذبحة المستمرة في المنطقة.

وفي السياق نفسه، أعرب المجتمع الدولي أيضاً من خلال الجمعية العامة، عن إرادته السياسية لوقف الأعمال العدائية المسلحة والعدوان في الشرق الأوسط. وترحب مجموعتنا، منظمة التعاون الإسلامي، بترتيب وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز النفاذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والذي يضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان. في ذلك الصدد، تدعو مجموعتنا إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة وتدعو إلى تنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذا كاملا على نحو يضمن استقرارا مستداما على طول الحدود. وتدعو كذلك إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وفي ظل عدم القدرة على تحقيق وقف غير مشروط لإطلاق النار في غزة، فإن التطور الأخير الذي يهدد استمرار وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يثير القلق الشديد. ومن شأن هذا التطور المؤسف أن يعرقل حسن سير عمل الأمم المتحدة ووكالاتها وفقا للولاية المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

في هذا الصدد، ينبغي أن نشير إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968)، التي تؤكد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وواجب إسرائيل في الكف عن إعاقة هذا الحق. كما تؤكد الفتوى على الالتزامات الواقعة على إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المهم الإشارة إلى أن التدابير التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك التشريعات التي تتدخل في عمليات الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما تلك الخاصة بالأونروا، تنتهك القانون الدولي. وتشدد مجموعتنا على الدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين الفلسطينيين وخاصة في غزة في هذا الوقت الذي يشهد كارثة إنسانية، وعلى ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة ووكالاتها دون إعاقة. إن إعاقة قدرة الأونروا على تقديم الخدمات الأساسية يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مما يؤدي إلى مزيد من النزوح والخسائر في الأرواح.

إن المهمة الماثلة أمام هذه الدورة هي الانطلاق من التعبير عن الإرادة السياسية للجمعية، كما هو واضح في قراراتها السابقة، إلى اعتماد تدابير ملموسة وحماية ولاية الأونروا ومنح الوكالة الدعم اللازم

لجميع عملياتها، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع اتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع لفلسطين. وفي ذلك الصدد، تدعو مجموعتنا إلى التنفيذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن وقف الأعمال العدائية في غزة وإيصال الإمدادات الإنسانية دون عوائق وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما تؤكد مجموعتنا من جديد على الدعوة التي وجهتها منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول الأعضاء لممارسة الضغط الدبلوماسي والسياسي والقانوني واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوقف الجرائم الإسرائيلية ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي في الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة. وتسلط مجموعتنا الضوء على الضرورة الملحة للحفاظ على المساعدة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتدعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها الدولية والامتناع عن القيام بأعمال تعرقل عمليات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وكذلك الضرورة الملحة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها.

علاوة على ذلك، تؤكد مجموعتنا على القرار الذي اتخذته القمة العربية الإسلامية الاستثنائية في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 الذي يشيد بالدول التي اعترفت بدولة فلسطين ويدعو الدول الأخرى إلى السير على نفس النهج. كما يدعو القرار، في جملة أمور، إلى حشد الدعم الدولي لتعليق مشاركة إسرائيل في الجمعية العامة. وهذا أمر معقول على أساس انتهاكات إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة وتهديدها للسلام والأمن الدوليين وعدم وفائها بمتطلبات عضويتها في الأمم المتحدة واستنادا إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024. كما يرحب القرار بالتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين، بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج. وفي هذا السياق، ترحب مجموعتنا بانعقاد مؤتمر القاهرة الوزاري لتعزيز الاستجابة الإنسانية في غزة في 2 كانون الأول/ديسمبر. كما يأتي هذا المؤتمر في إطار الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتلبية احتياجاته الإنسانية.

وتكرر مجموعتنا دعوتها لجميع الدول المحبة للسلام إلى دعم هذه العملية والانضمام إليها. والقيام بذلك أمر ضروري لتوطيد المكاسب التي تحققت بالفعل في دورة الانعقاد السابقة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة من أجل تنفيذ الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي ضوء ذلك، تثني مجموعتنا على مشروعي القرارين اللذين ستنظر فيهما هذه الدورة، بما في ذلك التأييد الساحق الذي حظيا به من جانب أعضاء الجمعية. ومن الأهمية بمكان التشديد على أن العمل الإيجابي المتوقع للجمعية العامة سيدعم التوافق العالمي في الآراء حول ضرورة حماية حقوق الشعب الفلسطيني ورفاهه والدور البارز للأمم المتحدة في صون السلام والأمن والاستقرار في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة سامسون (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن سان مارينو.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بعد استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انظر S/PV.9790). كما نشكر الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن على جهودهم في محاولة تقديم مشروع قرار حظي بتأييد 14 عضواً في المجلس (S/2024/835). وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن إنهاء معاناة المدنيين ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح في غزة هو أولوية مطلقة ومسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. ولحدوث ذلك، فإننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وتحسين إمكانية الوصول بشكل عاجل وتوزيع المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة بشكل مستدام وإنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2735 (2024). وكل هذه العناصر متوفرة في مشروع القرار الذي قُدم في مجلس الأمن.

ويدين الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بشكل لا لبس فيه الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لسقوط هذا العدد غير المقبول من الضحايا المدنيين، لا سيما من النساء والأطفال، في غزة والضفة الغربية، والمستويات الكارثية للجوع وخطر المجاعة الوشيك الناجم عن عدم كفاية المساعدات التي تدخل غزة بعد رد إسرائيل على تلك الهجمات. ونشير أيضًا إلى ضرورة التنفيذ الكامل لأوامر محكمة العدل الدولية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووضع حد لجميع الأعمال العدائية على الفور والالتزام الكامل بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أؤكد مجددا الدور الأساسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقدم خدمات حيوية للملايين من الأشخاص في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وفي سائر أنحاء المنطقة، بما في ذلك لبنان وسورية والأردن. وندين أية محاولة لإلغاء اتفاق عام 1967 بين إسرائيل والأونروا أو محاولة عرقلة قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها. فمن الضروري أن تكون الأونروا قادرة على مواصلة القيام بعملها البالغ الأهمية بما يتماشى مع ولايتها التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1949 وتم تجديدها منذ ذلك الحين. والاتحاد الأوروبي، إلى جانب دوله الأعضاء، هو أكبر متبرع للأونروا، كما أنه ملتزم بمواصلة دعمه للوكالة سياسيا وماليا. ونرصد ونقيم عن كثب تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الاستعراض المستقل. وما لم يتم التوصل إلى حل مستدام للنزاع، سيبقى تفويض الأونروا حيويًا.

أخيراً، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه الثابت بالسلام العادل والشامل والدائم القائم على حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والتزامه بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)؛ ودعمه للسلطة الفلسطينية لمساعدتها في تلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحًا وتعزيز برنامجها الإصلاحي. وسينشط الاتحاد الأوروبي في دعم الشركاء الدوليين والتعاون معهم بغية اتخاذ خطوات ملموسة لا رجعة

فيها نحو حل الدولتين، بما في ذلك من خلال التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين وعقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب وقت ممكن. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن إيجاد مسار موثوق لإقامة الدولة الفلسطينية عنصر حاسم في تلك العملية السياسية.

السيد كووبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 121 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

تذكر الجمعية العامة أن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة قد استؤنفت في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر A/ES-10/PV.45)، وما تلا ذلك من اتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط–22/10 المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية". لم يطرأ أي تحسن على الحالة الخطيرة في غزة وازدادت حدة النزاع، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية ليس في غزة وحدها، بل في الأراضي الفلسطينية أيضا. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد موقفها الثابت والمشترك والمبدئي بشأن قضية فلسطين وتشعر بقلق بالغ إزاء تداعيات النزاع في غزة على المنطقة.

ويجب اتخاذ إجراءات فورية لتهدئة هذه الحالة المضطربة. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الأحادية الجانب وغير القانونية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس والأماكن المقدسة فيها، أعمال استفزازية وخطيرة وهي تدمر آفاق السلام. وتدين حركة عدم الانحياز بأشد العبارات جميع أشكال العنف، ولا سيما الهجمات العسكرية الإسرائيلية وأشكال العقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي تشمل قتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وكثير منهم من النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين، باعتبارها انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتطالب حركة عدم الانحياز بالوقف الفوري والكامل لجميع أشكال الأعمال العدائية والقمع العنيف والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى في المنطقة. وتطالب حركة عدم الانحياز بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وتعرب عن دعمها لجميع الجهود الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى اتفاق لوقف فوري ودائم لإطلاق النار. وبناءً على ذلك، تدعو حركة عدم الانحياز إلى إطلاق سراح الرهائن وتبادل الأسرى الفلسطينيين وعودة المدنيين الفلسطينيين إلى منازلهم وأحيائهم في جميع مناطق غزة والتوزيع الآمن والفعال للمساعدات الإنسانية الكافية في جميع أنحاء قطاع غزة لجميع المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إليها، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الطبية. كما يعرب أعضاء حركة عدم الانحياز عن قلقهم إزاء التقارير التي تتحدث عن التجويع القسري والتهجير القسري للسكان المدنيين في جميع أنحاء غزة.

وترحب حركة عدم الانحياز بترتيب وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، واضعا حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان. وفي ذلك الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة وتدعو إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن

1701 (2006) تنفيذا كاملا على نحو يضمن استقرارا مستداما على طول الحدود. وكذلك تدعو إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دوليًا.

وتدعو حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى التوصية بشكل عاجل بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة كالتزام بالسلام الدائم في الشرق الأوسط.

وتكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مرة أخرى دعوتها لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين. وتعيد الحركة التأكيد على استمرار عدم إمكانية الاستغناء عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في التخفيف من محنتهم، وتحث المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بالتمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به. وترفض حركة عدم الانحياز أي محاولات من قبل إسرائيل لسن تشريعات ضد استمرارية الأونروا، حيث أن ذلك يشكل تهديدًا لإسهامها الكبير في الاستقرار الإقليمي وفقًا لتكليف الجمعية العامة.

وختامًا، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتكرار دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية لدعم القانون الدولي لوضع حد لهذا الظلم التاريخي والخطير. وتعيد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تأكيد التزامها بتعزيز حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتعيد تأكيد دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته فلسطين المستقلة ذات السيادة، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، وهم إكوادور والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وغيانا وموزامبيق واليابان وبلدي، مالطة.

أبدأ بالإعراب عن شكرنا الجماعي لغيانا على تنسيق جهودنا لصياغة مشروع قرار يسعى لإنهاء الأعمال العدائية في غزة.

إن الحالة الإنسانية الكارثية في غزة، بما في ذلك الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الكافية وحالة انعدام الأمن الغذائي التي تخلق مخاطر المجاعة، لا سيما في شمال غزة، تؤكد على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته ويتخذ إجراء.

وقد جاء مشروع القرار الذي قدمه العشرة المنتخبون في 20 تشرين الثاني/نوفمبر (S/2024/835) نتيجة لعدة أسابيع من المشاورات والمفاوضات المكثفة، وحظي بتأييد 14 عضوًا من أعضاء المجلس. ولو أنه اعتمد، لكان مجلس الأمن قد طالب على نحو لا لبس فيه بوقف الأعمال العدائية من خلال وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، على الرغم من أن القرارات السابقة، بما في ذلك ثلاثة قرارات تضمنت دعوات لوقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، لم تُنَفذ تنفيذا كاملا. كما إنه كان سيطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات المسلحة

الأخرى منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما إنه كان سيشجب جميع الأعمال الإرهابية. لذلك نأسف بشدة لأن النص قد عرقل باستخدام حق النقض ضده (انظر S/PV.9790).

وبهذه المناسبة، يكرر العشرة المنتخبون دعوتهم جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشدد مرة أخرى على ضرورة كفالة دخول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق إلى قطاع غزة وفي جميع أنحاء القطاع، بما في ذلك المدنيين في شمال غزة المحاصر. ومن الضروري أن يتم يزود السكان المدنيون بإمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الصحية الأساسية والمساعدات المنقذة للحياة. وذلك التزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باعتبارها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة. فلا غنى عن الوكالة ولا يمكن الاستعاضة عنها ويجب السماح لها بالوفاء بولايتها الحاسمة.

وعلى الرغم من أن نصنا لم يعتمد، فإن العشرة المنتخبين سيظلون على مواقفهم الداعية إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتقديم المساعدات الإنسانية. تلك هي الطريقة الوحيدة لوقف المعاناة الهائلة والخسائر الهائلة في الأرواح التي نلاحظها في غزة. وهي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يهيئ الظروف لمسار موثوق به ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين، مع قطاع غزة كجزء من الدولة الفلسطينية، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والمعايير المتفق عليها دوليًا. ولا يسعنا أن نفشل في هذه المهمة العاجلة والحيوية.

السيد مونكادا (فنزويلا) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نشارك اليوم في هذه المناقشة نتيجة للتصويت السلبي الذي أدلت به الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انظر S/PV.9790)، فيما يتعلق بمشروع القرار S/2024/835، الذي قدمه أعضاء المجلس غير الدائمين إلى تلك الهيئة، والذي سعى إلى المطالبة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تحترمه جميع أطراف النزاع الدائر في قطاع غزة.

وفي ذلك السياق، ندين استخدام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض، الذي يرقى إلى مزيد من التواطؤ مع سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال منع مجلس الأمن مراراً وتكراراً من الاضطلاع بمسؤولياته، الأمر الذي يقوض بشدة السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ولذلك، فإننا نحث حكومة الولايات المتحدة على وضع حد لتواطئها وعدم اكتراثها بمعاناة السكان المدنيين في قطاع غزة والرضوخ للأغلبية الساحقة من العالم التي تدافع عن سيادة القانون على المستوى الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة ودعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

ويجب أن نصرّ على أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته، بما في ذلك على أساس الأحكام ذات الصلة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يضمن أيضا احترام قراراته بشأن قضية فلسطين وتنفيذها بالكامل. فقد آن الأوان لكي يعتمد مجلس الأمن ليس فحسب مشروع قرار يطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار تلتزم به جميع الأطراف للسماح بوصول مساعدات إنسانية كبيرة دون عوائق وبشكل متسق وآمن، بل أيضا لكي يعتمد، عملا بالصلاحيات التي يخوله إياها ميثاق الأمم المتحدة، تدابير عاجلة تهدف إلى إنهاء توريد أو نقل الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من أعتدة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في جميع الحالات التي توجد فيها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها يمكن أن تُستخدم في الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي من شأنه أن يطيل بلا شك أمد الاحتلال غير القانوني ويوسع نطاق عدوان إسرائيل في جميع أنحاء المنطقة، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من القرار دإط-24/10 الذي اعتُمد في 18 أيلول/سبتمبر 2024.

ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فعالة لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك من خلال مواصلة التنديد بازدواجية المعايير والانتقائية اللذين يتسم بهما تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومن خلال التحذير من أن هذه المعايير المزدوجة تقوض بشكل خطير مصداقية الدول التي تصر على حماية الأعمال غير القانونية والإجرامية لإسرائيل كما تُميِّع شرعية المؤسسات المتعددة الأطراف.

ولا نزال ملتزمين بمضاعفة جهودنا الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وتأمين استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية/القدس الشريف، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية، وتحقيق حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين وإعمال حقهم في العودة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة وبما يتماشى مع حل الدولتين، وذلك لتحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على أساس حدود ما قبل عام 1967.

ونعرب عن تصميمنا على منع تطبيع العنف الذي أطلقته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، وفي لبنان على حد سواء. ويجب ألا نفقد قدرتنا على التعبير عن الاندهاش، ناهيك عن التوقف عن مطالبة الهيئات المختصة في النظام المتعدد الأطراف، وتحديداً مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالاضطلاع بولاياتها. ونطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، أن تكف عن الحسابات السياسية، لأن ذلك هو ما جعل المجلس رهينة الشلل الذي شجع إسرائيل، في جملة عوامل، على مواصلة سياسات الفصل العنصري والإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

وأخيرا، نعرب عن دعمنا للجهود المسؤولة التي تبذلها الجمعية العامة في خضم المأساة المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأبي.

السيد هاشم (لبنان): يشرفني إلقاء هذا البيان باسم مجموعة الدول العربية.

نلتقي مجدداً في جلسة مستأنفة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في ظلّ استمرار الوضع الكارثي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة تحديدا، ومع استمرار شَلَل مجلس الأمن وعجزه عن الارتقاء بمهمته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وكان آخر فصلٍ من هذا العجز عدم اعتماد مشروع القرار (S/2024/835) الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والمقدم من قبل الأعضاء العشرة المنتخبين الذين نجَددّ شكرنا لهم على جهودهم وشجاعتهم (انظر S/PV.9790).

كما تأتي هذه الجلسة المستأنفة بعد تمرير الكنيست الإسرائيلي لقوانين غير شرعية تحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتمنع موظفيها من الحصول على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاكٍ صارخٍ للقانون الدولي. كذلك نجتمع اليوم في وقتٍ أضحى فيه الوضع الإنساني في القطاع كارثي مع التهديدات الجمّة التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون في القطاع، ومع قدوم فصل الشتاء ومع استمرار حرب الإبادة والعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل على المدنيين العزّل والحصار الخانق واستخدام التجويع كسلاح حرب. وفي وقتٍ يستمر فيه العنف التصاعدي في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في القدس المحتلة، وتستمر إسرائيل بقصفها للأراضي السورية،

رأينا فسحة أمل دبلوماسية في لبنان، حيث دخل اتفاق وقف الأعمال العدائية حيزّ التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وهنا، ترحب مجموعة الدول العربية بالخطوات العملية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1701 (2006)، وأولها بدء انتشار الجيش اللبناني في الجنوب. وتشدد على ضرورة احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ضمن الحدود المعترف بها دولياً، وتؤكد على ضرورة إيفاء إسرائيل بالتزاماتها، ومن ضمنها انسحابها من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة. وإذ ترحّب مجموعة الدول العربية بهذا التطور المهم الذي يصبّ في سياق الجهود الرامية لخفض التصعيد في المنطقة وإرساء الاستقرار الإقليمي، وتثني على جهود الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في هذا السياق، تعرب عن أملها بأن يشكل وقف الأعمال العدائية في لبنان توطئة لوقف إطلاق النار في غزة.

كما تم التأكيد عليه في القمة العربية – الإسلامية التي انعقدت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في الرياض في المملكة العربية السعودية الشقيقة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تشدد مجموعة الدول العربية على ضرورة تحمّل مجلس الأمن لمسؤولياته، واتخاذ قرار ملزم تحت الفصل السابع، لإلزام إسرائيل بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإدخال مساعدات إنسانية فورية وكافية، بشكل موسع وآمن ودون عوائق لجميع مناطق القطاع، والتأكيد على رفض تهجير المواطنين الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها، وكذلك رفض أي محاولات لتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصةً قطاع غزة، أو إجراء أي تغيير جغرافي أو ديمغرافي فيها، وضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس المحتلة.

تعيد المجموعة العربية التأكيد على إدانتها الشديدة لتشريع الكنيست ضد الأونروا الذي تهدف إسرائيل من خلاله إلى تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على قضية لاجئي فلسطين وقتل سبل الاستقرار في

المنطقة. وتؤكد على أن ولاية الأونروا لن تنتهي إلا بعد تحقيق حل عادل وشامل قائم على إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئين وضمان حق العودة وفق قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك القرار 194 (د-3) ومبادرة السلام العربية المعتمدة في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت في عام 2002. وتدعو الدول كافةً إلى التصدي لهذه الخطوة اللاشرعية الخطيرة وتشدد على ضرورة الاستمرار في توفير الدعم السياسي والمالي للأونروا لكي تستطيع الوفاء بولايتها التي منحتها إياها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 302 (د-6) لعام 1949.

تشدد المجموعة العربية أيضا على ضرورة وضع حدّ للإجراءات الإسرائيلية التصعيدية اللاشرعية في الضفة الغربية المحتلة التي تقوض حلّ الدولتين وتقتل كل الفرص لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وتدين الأعمال الإرهابية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم والتي تتصاعد بصورة منظمة بدعم وتسليح من حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحماية قواتها.

كما تدين الإجراءات العدوانية الإسرائيلية التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس. وتطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقفها وتحذر من استمرار الانتهاكات على المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف والمحاولات الرامية إلى خرق الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيا ومكانيا.

تدين المجموعة العدوان الإسرائيلي المتصاعد على أراضي الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك استهداف المدنيين وتدمير المباني المدنية والبنية التحتية وانتهاك سيادتها، ما يشكل جرائم جسيمة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل.

تؤكد المجموعة العربية على أن حجر الزاوية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعم العدالة الدولية واحترام وتنفيذ ما أقرّته المحاكم الدولية.

وتعيد التشديد على مركزية القضية الفلسطينية وعلى أنه لا سلام شامل وعادل ودائم دون استقلال الدولة الفلسطينية على حدود 1967، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية المعتمدة في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت في عام 2002، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وحلّ مسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194 (د-3).

ختاما، ترحب المجموعة العربية بعقد مؤتمر القاهرة الوزاري لتعزيز الاستجابة الإنسانية في غزة يوم 2 كانون الأول/ديسمبر الجاري الذي عُقد تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يأتي في إطار الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتلبية احتياجاته الإنسانية. وترحب المجموعة ببيان رئيس المؤتمر الصادر في ختامه وتعيد تأكيدها على دعم الجهود الكبيرة التي بذلتها كل من جمهورية مصر

العربية ودولة قطر، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لإنجاز وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن والأسرى.

كما تتطلع المجموعة إلى عقد المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحلّ الدولتين على حدود العام 1967 من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط تحت رعاية الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والسبعين، وذلك في حزيران/يونيه من عام 2025. وتتطلع المجموعة إلى دعم الدول الأعضاء لمشروعي القرارين المقدّمين في هذه الدورة المستأنفة.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا لعقد الجلسة العامة السابعة والخمسين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

نأسف بشدة لاستخدام حق النقض من جديد في مجلس الأمن يوم الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر ضد مشروع القرار (S/2024/835) الذي قدمه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن والذي دعا إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة (انظر S/PV.9790). ويدل عدم الموافقة على النص رغم حصوله على 14 صوتا مؤيدا من الأعضاء على أنه عالج مسألة ذات أهمية وحساسية كبيرتين للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نثني على الأعضاء العشرة المنتخبين لقدرتهم على الحوار والاتفاق والتحلي بالإرادة السياسية والتوافق في الآراء. ونقدّر الوقت الذي كرسوه للمفاوضات في محاولة لتحقيق نتيجة تتوق إليها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

ودعت شيلي إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة والامتثال السريع لها، بما فيها القراران 181 (1947) و 242 (1967) والقرارات المتصلة بها مثل قرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي أكد من جديد على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا للقانون الدولي. ونؤكد مجددا دعمنا لقبول دولة فلسطين دولة عضوا كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وتدعم شيلي حل الدولتين وحق إسرائيل وفلسطين في العيش في وئام داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكانهما ووفقا لقرارات الأمم المتحدة. وعليه، نعارض سياسة إسرائيل التوسعية ومصادرتها للأراضي في الضفة الغربية المحتلة لأنها تؤجج التوترات ولا تقوي أيًّا من الطرفين وتشكل خطوة في الاتجاه الخاطئ لإيجاد حل تفاوضي وعادل ودائم قائم على أساس حل الدولتين.

تقدم شيلي مرة أخرى تعازيها لأسر وأحباء الضحايا الذين قضوا نحبهم في النزاع الذي يعصف بقطاع غزة ويزداد سوءا يوما بعد يوم. إننا نشهد معاناة لا توصف. إن الأحداث المأساوية والتقارير التي تفيد بأن أكثر من 000 44 شخص قد لقوا حتفهم في هجمات القوات الإسرائيلية وأن النساء والأطفال الأبرياء يشكلون نسبة 70 في المائة من المتضررين من الكارثة، لأمر مثير للجزع. ولم يجرِ بعد إحصاء الآلاف من

الجثث الأخرى لأنها عالقة تحت الأنقاض أو أُحرقت. ونزح جميع سكان غزة تقريبا عدة مرات. والظروف الصحية متردية. وانقطع 000 666 طفل عن الدراسة. ودُمرت البنية التحتية العامة والخاصة في معظمها.

نكرر مرة أخرى أنه لا يمكن حسم العنف بممارسة مزيد من العنف. وندعو إلى إدراك الضرر الذي قد لا يمكن إصلاحه والذي تلحقه الحرب بهذا الجيل والأجيال القادمة. ونشدد على أن حماية الحياة البشرية يجب أن تكون أولويتنا القصوى وأن حماية المدنيين التزام أساسي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا ريب أن هذا الاحترام قد انتُهك بسبب الأعمال الإرهابية التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والرد العشوائي من دولة إسرائيل على السكان القاطنين في قطاع غزة، والذي امتد تأثيره أيضاً إلى الضفة الغربية.

ولقد أدانت شيلي بشكل قاطع أعمال حماس، وكذلك جميع الأعمال الإرهابية وأعمال العنف أو الأعمال العدائية ضد السكان المدنيين. ولذلك نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس، مع ضمان رعايتهم ومعاملتهم وفقاً للقانون الدولي.

وتدعو شيلي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛ وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة؛ وضمانات إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري وآمن ومستدام ودون عوائق، أي إزالة كافة العقبات التي تحول دون إيصال تلك المساعدات؛ وتيسير استخدام جميع الطرق البرية المتاحة للدخول إلى قطاع غزة من أجل تزويد السكان باحتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والماء والدواء والوقود، وغيرها. ونحن نعيد تكرار مطلب الأمين العام نفسه ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنيين بخفض حدة التوتر.

ونحث جميع الأطراف المعنية، وكذلك المجتمع الدولي، على مواصلة العمل لإنهاء الحرب. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال الدبلوماسية والحوار.

ونحن نقدر الجهود المبذولة والنتائج التي حققتها البلدان الصديقة من أجل تخفيف حدة القتال. ويثير قلقنا الآثار والتداعيات التي يُلحِقها هذا النزاع بسائر المنطقة. ونسلط الضوء على حملة تطعيم الأطفال ضد فيروس شلل الأطفال في غزة، والتي وصلت إلى أكثر من 000 500 طفل. ونؤكد على القرارات الأربعة التي اعتمدها مجلس الأمن والهادفة إلى تحقيق وقف إطلاق النار، وتخفيف وطأة النزاع، أو تيسير تقديم المساعدات الإنسانية: وهما القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)، اللذان اعتُمدا العام الماضي، والقراران 2728 (2024) و 2735 (2024)، اللذان اعتُمدا هذا العام. ونذكّر بأن جميع القرارات الصادرة عن هذا الجهاز ملزمة ويجب الامتثال لها واحترامها.

إننا نشاطر القلق الذي أعرب عنه كبار المسؤولين في هذه المنظمة والعديد من الدول الأعضاء الأخرى بشأن القوانين التي أقرها البرلمان الإسرائيلي، والتي من شأنها تقييد أنشطة التنسيق التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووقفها. ويساورنا القلق إزاء العواقب الإنسانية المدمرة التي قد تنجم عن تنفيذها. ولذلك ندعو إلى عدم دخول القوانين التي أقرها المشرِّع حيز النفاذ. ونستنكر هذا القرار ونشدد على أن وكالة الأونروا تعمل بموجب ولاية ممنوحة من الجمعية العامة لهذه المنظمة، ومن ثم فإن هذا التشريع يمثل سابقة بالغة الخطورة تهدد النظام الدولي.

ونؤكد مجدداً التزام بلدنا بتقديم تبرعات للأونروا ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة تقديم مساهماتها حتى تتمكن الوكالة من الاستمرار في عملها.

ونجدد دعمنا الكامل للعمل المتفاني والشجاع الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما وكالة الأونروا في الميدان. وببالغ الأسى نعلن أن ما يقرب من 250 موظفا من موظفي تلك الوكالة الإنسانية قد لقوا حتفهم في هذه الحرب وأن أكثر من ثلثي منشآتها قد تعرضت للضرر أو الدمار، فضلاً عن كون الوكالة ذاتها هدفاً لحملة ضارية من المعلومات المضللة.

ونشير إلى أن قرار مجلس الأمن 2730 (2024)، الذي اعتُمد في 24 أيار/مايو، يطالب أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ويحث جميع الدول على إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة فوراً في الانتهاكات المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، تابعنا باهتمام جلسة إحاطة مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح، التي عُقدت يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9795)، وقد هالنا الأمر حين علمنا أننا وصلنا هذا العام إلى رقم قياسي بلغ قتل 282 عاملا من العاملين في المجال الإنساني، 178 منهم لقوا حتفهم في غزة، و 333 آخرين سقطوا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحده.

وقدمت شيلي، إلى جانب المكسيك، رسالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن قضية فلسطين لدعم التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة المرتكبة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وإسرائيل. وبالنسبة لشيلي، فإن توضيح الوقائع والمسؤوليات، فضلاً عن المساءلة، أمور ضرورية لوضع حد للإفلات من العقاب ومنع ارتكاب الجرائم الدولية مستقبلاً.

كما أودعت شيلي لدى محكمة العدل الدولية إعلانًا بالتدخل في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). ونؤكد أن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968)، الصادرة في 19 تموز/يوليه، يجب أن تمتثل لها جميع الأطراف.

وفي الختام، من الضروري أن تحترم جميع الدول الأعضاء الاتفاقات، تسعي إلى بناء الثقة، وتضاعف قدرتها على الحوار لضمان استجابات فعالة وحاسمة للنزاع المسلح. ونرى أنه من الضروري تعزيز مبدأ عدم تجزئة الأمن الدولي، بمعنى أن جميع الدول تتحمل مسؤولية مشتركة في المساهمة في ترسيخ نظام دولي قائم على التعاون تنظمه القواعد.

السيد محمود (مصر): نجتمع اليوم في الجلسة الطارئة الـ 10، بعد أن أعيتنا كل الحيل. والحرب على غزة مستعرة لأكثر من عام دون أفق واضح لنهاية قريبة. وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأوامر محكمة العدل الدولية لم تنفذ. كما أن آخر المحاولات لاستصدار قرار من مجلس الأمن في 20 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وأدها الفيتو الأمريكي (انظر S/PV.9790). ولذلك، فعلى الجمعية العامة أن تتحمل مسؤولياتها المنوطة بها بعد إخفاق مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين. وعليها

استصدار قرارين يهدفان لتحقيق وقف إطلاق النار ودعم ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وفي هذا السياق، نشدد على النقاط التالية.

أولاً، كل قانون وكل قاعدة سنها المجتمع الدولي لقواعد الحرب تم خرقها جميعا أمام أعين الجميع. نعم، خرقتها إسرائيل، بعد تدميرها للقطاع وقتلها أكثر من 000 44 إنسان، أكثر من 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. هل رأى أحدكم جيشا يقتل النساء والأطفال بهذه الوتيرة في أي حرب أخرى؟ هل علمتم بجيش يفرض التجويع على السكان المدنيين المحاصرين في أي صراع آخر سوى في شمال غزة؟

للأسف يقوم الجيش الإسرائيلي بهجماته بوحشية لا نظير لها، كان يقوم ببناء قواعد عسكرية داخل غزة حاليا. وللألم ومبلغ الأسف يظل مجلس الأمن المنوط به إيقاف الحرب وحماية المدنيين مشلولا وعاجزا عن الوفاء بواجباته، بسبب إفراط الولايات المتحدة في إسباغ الحماية على إسرائيل عبر الفيتو تلو الآخر، ظنا منها أن ذلك الموقف يضمن أمن إسرائيل. وإنما السبيل الحقيقي الوحيد لضمان أمن إسرائيل هو التعايش السلمي المشترك بين دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، ولا سبيل غيره.] وعلى ذلك، لا أولوية الآن تتجاوز إيقاف تلك الحرب الجائرة والعقاب الجماعي ومحاولات التهجير بصورة فورية وإلزامية لدواع إنسانية، ولإتاحة الفرصة كذلك لمسار تفاوضي يؤمن عودة الرهائن لبيوتهم، ويضمن للفلسطينيين من أهل غزة استعادة ما بقي من عيش كريم وتضميد جراحهم. أولا، إن إيقاف تلك الحرب الدموية خطوة واجبة صوب مسار سياسي يجب أن يقودنا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967.

ثانياً، تلك المطالبة الفورية بوقف قتل المدنيين في غزة تنطلق من الهدف الأسمى الذي صيغت من أجله كل المواثيق والشرائع الدولية، وهو حماية الحق في الحياة لكل إنسان. ولا يمكن قانونياً أو أخلاقياً تعليق قبول وقف قتل المدنيين بشرط أو ربطه بموقف سياسي أيا كان. الوقف الفوري لهذه المجزرة العمياء واجب النفاذ حتمياً ودون شرط. ونحذر الجميع من مغبة أن يشعر أي إنسان أن دماءه مستباحة بهذا الشكل.

ثالثاً، نطالبكم باتخاذ موقف رادع إزاء الافتراءات الإسرائيلية على الأمم المتحدة، والحيلولة دون ترسيخ سابقة ستؤدي حتماً لانهيار النظام الدولي المتعدد الأطراف. فإسرائيل قتلت المئات من موظفي الأمم المتحدة. وهدمت منشآتها وسنت قوانين لمنع عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. واعتدت على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان. بل واعتبرت الأمين العام نفسه شخصاً غير مرغوب فيه. التصدي لتلك التصرفات واجب جماعي، وحتمية أخلاقية وسياسية. نعم، يجب منع إسرائيل من التمادي في هذا السلوك عبر موقف موحد، يبدأ من اعتماد مشروع القرار الذي سيقدم بشأن الأونروا والبناء عليه لوقف نفاذ تشريعات الكنيست الإسرائيلي ومنع أي انتهاكات مستقبلية ضد المنظمة التي تمثلنا جميعاً.

رابعاً، نؤكد أمامكم أن الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والتحرر والعيش في دولة فلسطينية مستقلة هي حقوق طبيعية نابعة من تساوي البشر. وهي ليست منحة أو رهنا بموافقة دولة أخرى. ولذلك،

نناشدكم مجدداً دعم استصدار قرار لاكتساب دولة فلسطين العضوية الكاملة والمستحقة بالأمم المتحدة كقرار كاشف لتلك الحقوق وليس منشئاً لها. انطلاقا من رغبة صادقة في الحوار وطرح الحلول، ترحب مصر بالإعلان عن دخول وقف إطلاق النار في لبنان الشقيق حيز النفاذ. وندعو كافة الأطراف لاحترام هذا الإعلان للوصول لوقف مستدام لإطلاق النار. ونطالب بالانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية وتنفيذ القرار 1701 (2006) بشكل كامل. ونرجو أن تكون هذه التفاهمات بادرة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ووقف الانتهاكات أيضاً في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

كما نؤكد للجميع استمرار مصر كرائدة للسلام في مساعيها لوقف إطلاق النار والتخفيف من وطأة المأساة الإنسانية في القطاع. وتقديم كافة أوجه الدعم للأشقاء الفلسطينيين حتى تنتهي محنتهم الحالية، بل وحتى إنشاء دولتهم المستقلة. فمصر مستمرة في جهودها عبر مسار الوساطة مع قطر والولايات المتحدة للوصول لوقف الحرب. وأيضاً من خلال المسار الإنساني الهادف لإنفاذ المساعدات فوراً لسكان القطاع،

والتي كان آخرها الجهود المبذولة في مؤتمر القاهرة الوزاري للمساعدات الإنسانية لغزة يوم 2 كانون الأول/ديسمبر الحالي، والذي عقد تحت رعاية رئيس الجمهورية، السيد عبد الفتاح السيسي والسيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، وبمشاركة أكثر من مائة دولة ووكالة تابعة للأمم المتحدة. كما ستعمل مصر جاهدة وبلا كلل لضمان وحدة الصف الفلسطيني واستئناف المسار السياسي فور انتهاء الحرب لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

نطالب كل من لديه إحساس بالإنسانية والمسؤولية بإنقاذ المدنيين الأبرياء المحاصرين في غزة، والاستماع لصرخاتهم ومناشداتهم بلا قيد أو شرط. نسألكم عدم الاكتفاء بموقف المتفرجين. نناشدكم تجنب فخ الترويج لأي حجج زائفة تبرر قتلهم الممنهج والمتعمد لا لشيء سوى لرغبة عمياء بالانتقام. نطالبكم بإنفاذ وقف فوري لإطلاق النار وإنقاذ الشعب الفلسطيني.

لكل حرب نهايتها، وهذه الحرب تجاوزت خط النهاية منذ أمد بعيد. وما عاد في قوس الصبر احتمال لاستمرارها. هذه رسالة مصر إليكم جميعا اليوم.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، بداية نشكركم على استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وننضم إلى البيانات المقدمة باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجموعة العربية والمجموعة الإسلامية وحركة عدم الانحياز.

منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأخيرة التي تناولت الوضع في قطاع غزة (انظر A/ES-10/PV.56)، تفاقمت الأوضاع الإنسانية في القطاع بشكل غير مسبوق، نتيجة لاستمرار العدوان الإسرائيلي لأكثر من عام، والذي امتد إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. حيث تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين مما أسفر عن قتل أكثر من 44 ألف ضحية. بالإضافة إلى ذلك شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكات متزايدة، منها التعدي على المقدسات الدينية وتوسيع الاستيطان في انتهاك

واضح للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بالإضافة إلى تجاوز الأوامر المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ورأيها الاستشاري الصادر في شهر تموز/يوليه الماضي.

هناك حاجة ماسة لتوفير وإدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، من أجل الاستجابة الفاعلة لهذه الكارثة الإنسانية. وفي هذا السياق ترحب دولة قطر بنتائج وتوصيات مؤتمر القاهرة الوزاري للمساعدات الإنسانية لغزة الذي انعقد بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر الجاري، في إطار توحيد الجهود لتوفير وإيصال المساعدات الإنسانية الكافية والمستمرة إلى القطاع لتخفيف معاناة الأشقاء الفلسطينيين.

منذ البداية، منذ بداية العدوان على قطاع غزة، بذلت دولة قطر جهود وساطة مخلصة بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف وضع حد للعنف المستمر، وما ينطوي عليه من المعاناة الإنسانية لجميع الأطراف. وقد نجحت بالفعل هذه الجهود الدبلوماسية في التوصل إلى هدنة إنسانية ووقف لإطلاق النار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تم من خلالها تبادل الأسرى والمحتجزين وزيادة مستوى إدخال المساعدات الإنسانية. وبعد ذلك تواصلت هذه المساعي الحميدة برغم الصعوبات.

هذا وأثناء المحاولات الأخيرة للوصول إلى اتفاق، قامت دولة قطر في الشهر الماضي بإبلاغ الأطراف بأنها ستعلق جهودها في الوساطة في حال عدم التوصل لاتفاق بين إسرائيل وحماس خلال تلك الجولة. وتظل منفتحة وداعمة لأي جهود لتحقيق السلام في المنطقة. وتستمر في اتصالاتها مع جميع الأطراف للوقوف على أي تغيرات في مواقفهم تبرز جديتهم للوصول إلى اتفاق. وفيما يتعلق بالتصعيد الإسرائيلي في لبنان الشقيقة، تجدد دولة قطر ترحيبها باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان وتقديرها لجهود الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية، التي أسهمت في التوصل لهذا الاتفاق. وتعرب عن أملها في أن يفضي إلى اتفاق مماثل لوقف الحرب المستمرة على قطاع غزة. ونعبر عن تطلعنا إلى التزام جميع الأطراف بالاتفاق ووقف العمليات العسكرية فورا والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 (2006).

وتؤكد دولة قطر ضرورة أن تضطلع الجمعية العامة بمسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية. ولذلك ندعو إلى دعم مشروعي القرارين اللذين سيقدمان للجمعية العامة واللذين يعكسان قيمنا والتزاماتنا الإنسانية المشتركة ويتسقان مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومتطلبات حفظ السلم والأمن الدوليين؛ حيث يطالب مشروع القرار الأول بوقف إطلاق نار فوري وغير مشروط ودائم تلتزم به جميع الأطراف، بينما يدعو مشروع القرار الثاني إلى دعم ولاية وكالة الأونروا. وفي هذا الصدد، نشدد مجدداً على ضرورة دعم التفويض الممنوح للوكالة وفقاً للقرار 302 (د-4). كما نؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الذي يكفله القرار 194 (د-3) وقرار مجلس الأمن 237 (1967). ونشدد مجدداً على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وآخرها القرار 2735 (2024) بشأن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. كما ندعو لتنفيذ القرارين الأخيرين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن أحقية دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة وبشأن فتوى محكمة العدل الدولية بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مساري (إيطاليا).

وختاما، تجدد دولة قطر موقفها الثابت والتاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي إطار مبادرة السلام العربية التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الأدب (تونس): نجتمع اليوم في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في ظل استمرار الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي يمر بها الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة نتيجة لما يتعرض له من حرب إبادة جماعية على يد سلطات الاحتلال منذ أكثر من سنة؛ والتي تمثل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من المجازر والانتهاكات على امتداد 76 سنة.

وفي ظل ما بلغته الأوضاع في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة من تدهور غير مسبوق؛ مع كل ما يرافق ذلك من تواصل وتصعيد لجرائم الاحتلال المشينة رغم كل ما تم اعتماده من قرارات على مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، إن المجتمع الدولي اليوم أمام لحظة فارقة لتجاوز حالة الصمت والعجز ولإعادة النظر في طريقة تعاطيه مع هذا الوضع بما يرتقي إلى مستوى المسؤولية الأخلاقية والقانونية والتاريخية الملقاة عليه لإنقاذ الأرواح ووضع حد لجرائم القتل والتنكيل والتجويع والتهجير التي تدينها كل المواثيق الإنسانية والقانونية.

لا يمكن بكل المقاييس أن تصبح أعداد الشهداء والجرحى التي تجاوزت عشرات الآلاف مجرد إحصائيات. ولا يمكن أن تصبح عمليات التهجير القسري لكل سكان القطاع واستهداف المستشفيات والمدارس ودور العبادة وخيام المهجرين وقتل موظفي وعمال الإغاثة والطواقم الطبية والصحفيين ومنع المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة واستخدام الجوع كسلاح حرب، مجرد مادة إخبارية أو أحداثا عادية لمجرد تكرارها. كما أنه من غير المقبول أن يبقى مجلس الأمن عاجزا عن الاضطلاع بدوره المفترض بسبب الحسابات السياسية والمعايير المزدوجة، وأن تظل القرارات الأممية من دون تنفيذ.

وكما أشرنا في مناسبات سابقة، فقد أدى كل هذا إلى إمعان سلطات الاحتلال في ممارساتها العدوانية ومخططاتها الاستيطانية وجرائمها واستهتارها بالقرارات الأممية والقانون الدولي الإنساني بدون مساءلة ولا محاسبة في منحى منها لفرض سياسة الأمر الواقع وتكريس فكرة أنها فوق القانون. لذلك، نجدد دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى التحرك الفاعل والمسؤول لفرض وقف فوري لإطلاق النار وإلزام سلطات الاحتلال بوقف حرب الإبادة وكل أشكال التنكيل والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني؛ وبتنفيذ القرارات الأممية واحترام الإرادة الدولية، ومساءلتها ومحاسبتها على كل جرائمها. كما ندعو إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ورفع الحصار المفروض عليه والسماح بدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية دون تعطيل.

وفي هذا السياق نجدد إدانتنا لتواصل مساعي وإجراءات سلطات الاحتلال للتضييق على وكالة الأونروا وتعطيل مهامها وإنهاء دورها الحيوي في تقديم المساعدة الإنسانية لملايين الفلسطينيين، وذلك بهدف زيادة تعميق معاناة الشعب الفلسطيني واستهداف حقه في الحياة.

وفي الختام، تؤكد تونس مجددا دعمها الثابت والمبدئي ووقوفها إلى جانب صمود الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف؛ والتي لن تسقط بالتقادم ولا بالعدوان، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كل أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة استجابة لطلبات مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

على مدار أكثر من 400 يوم، شهد العالم المذبحة العشوائية التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة. قُتل 000 44 شخص، معظمهم من النساء والأطفال; وأصيب أكثر من 000 100 وقد قال الأمين العام: "ما نراه الآن قد يرقى إلى مستوى أخطر الجرائم الدولية."

وقال رؤساء 15 منظمة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى:

> إن "الوضع الذي تتوالى أحداثه في شمال غزة مأساوي.
>
> وأصبح السكان الفلسطينيون في شمال قطاع غزة معرَّضين برمتّهم لخطر الموت الوشيك بسبب المرض والمجاعة والعنف" (A/ES-10/1015)، المرفق، ص 5)

ترحّب باكستان بوقف إطلاق النار في لبنان، على الرغم من أن إسرائيل تواصل انتهاكه متى شاءت. لكن المذبحة مستمرة في غزة، وكذلك الضربات في سورية، ولا يزال خطر اندلاع حرب أوسع نطاقاً يلوح في الأفق في الشرق الأوسط بأكمله.

وفي حين أننا نقدر جهود الوساطة التي بذلتها مصر وقطر والولايات المتحدة، لا بد لنا من أن نعرب عن استيائنا البالغ لأن مشروع القرار الذي يدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، الذي قدمه أعضاء المجلس المنتخبون وأيده 14 من أعضائه، لم يتسن اعتماده في 20 تشرين الثاني/نوفمبر بسبب حق النقض الذي مارسه عضو دائم واحد (انظر S/PV.9790). ولا يوجد أي أساس منطقي يمكن أن يبرر عرقلة قرار يهدف إلى وقف تقتيل السكان المدنيين العزل. ويجب على الجمعية العامة الآن أن تمارس مسؤوليتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، عن المطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة وتنفيذ القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذا النزاع، وكذلك الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ونؤيد أيضا إنشاء آلية دولية للمساءلة والمحاسبة لتحيط علما بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة والمعاقبة عليها وتحديد التعويضات عن هذه الجرائم.

ويجب علينا كذلك أن نتمسك بولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) وأن ندين ونرفض جهود إسرائيل الرامية إلى وقف عملياتها. فالأونروا هي المنظمة الوحيدة القادرة على ضمان تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة للفلسطينيين المحاصرين في غزة والضفة الغربية

وأماكن أخرى. لذلك ترحب باكستان بمشروعي القرارين اللذين ستقدمهما دولة فلسطين لاعتمادهما في هذه الدورة الطارئة.

ويجب أيضا على الجمعية العامة والمجتمع الدولي التطلع إلى المستقبل، والنظر إلى العواقب الوخيمة لهذه الحرب الإسرائيلية والتدابير اللازمة لمعالجة هذه العواقب. فقد أثبتت حرب إسرائيل أنه يمكن ارتكاب العدوان والإبادة الجماعية ضد بعض الشعوب دون التعرض للعقاب، بل بتواطؤ ممن يتشدقون بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان في كل سياق جغرافي وسياسي آخر تقريبا. وساهم هذا الإفلات من العقاب في التدمير الجاري لأسس النظام العالمي الذي أقمناه قبل 80 عاما تقريبا. فهل ذاكرة من حاربوا الفاشية والعنصرية، ومن عانوا من محرقة اليهود، قصيرة لدرجة أنهم يبررون ويرتكبون هذه المذبحة في القرن الحادي والعشرين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل؟ إن أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية يجب أن تكون غير مقبولة لدى أي فرد أو مجتمع أو دولة تقدر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتقدر السلام، وتقدر الحياة الإنسانية ولا يمكن أن تقبل ذبح الأطفال والنساء الأبرياء.

ويجب أن نتساءل: أي واقع سنرسيه ونخلفه في الشرق الأوسط في أعقاب هذه الحرب؟ فأمامنا اليوم قيادة إسرائيلية أعلنت عن رؤيتها المظلمة لاستمرار المذبحة في غزة واستمرار احتلالها؛ رؤية لطرد وإبادة سكان غزة بواسطة العنف والتجويع، وضم الضفة الغربية على أيدي الجنود الإسرائيليين المعتدين، بمساعدة المستوطنين، الذين يسلَّطون على السكان الفلسطينيين العزل؛ رؤية الرفض الصريح لحل الدولتين وانتهاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

إن هذه الرؤية المظلمة ستكون لها تداعيات، لا سيما في العالم العربي والإسلامي. ولن تنسى شعوب العالم الإسلامي ولن تغفر جرائم إسرائيل. ولن تنتهي المقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي؛ بل ستشتد. وستزداد صعوبة التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط.

لذلك، لا بد للمجتمع الدولي والجمعية العامة النظر في الخطوات اللازمة لمنع تحقيق الرؤية المظلمة التي وضعها المتطرفون الإسرائيليون. ويجب حملهم على إدراك أن الإبادة الجماعية لا تحظى بالإفلات من العقاب، وأن للعدوان والاحتلال عواقب. وقد دعا قادة الدول العربية والإسلامية إلى سلسلة من العواقب – من وقف إمدادات الأسلحة، وإنهاء التجارة وإعادة النظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة. وتستحق كل هذه الخيارات أن تنظر فيها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بجدية.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا اتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق حل الدولتين، الذي يوفر السبيل الوحيد والمقبول عالميا نحو السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط. وترحب باكستان، باعتبارها عضوا في مجموعة القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة، بإطلاق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. ومن خلال هذه العملية وهنا في الأمم المتحدة، يجب علينا إيجاد واقع سياسي يكفل حتمية حل الدولتين. ولتحقيق هذه الغاية، نحث، أولا، على الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين على أوسع نطاق ممكن، ويجب أن يكون اعترافا عالميا؛ وثانيا، قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وثالثا،

عقد مؤتمر دولي للشروع في اتخاذ خطوات حاسمة لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة الأراضي داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشكر فرنسا أعضاء مجلس الأمن المنتخبين على إعداد مشروع هذا القرار وتعرب عن أسفها لعدم التمكن من اعتماده في 20 تشرين الثاني/نوفمبر. إن الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة تذكرنا يوميا بضرورة وقف فوري ودائم لإطلاق النار هناك. ويجب أن يكون إيصال المساعدات الإنسانية متناسبا مع الاحتياجات، لا سيما في شمال القطاع، الذي تهدده المجاعة. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في قطاع غزة فورا ودون شروط. وقد طالب مشروع القرار مطالبة قوية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وتأسف فرنسا، التي لا يزال اثنان من رعاياها ضمن الرهائن في غزة، لعدم قدرة مجلس الأمن على المطالبة بهذا الإفراج. ولم تتوقف فرنسا قط ولن نتوقف أبدا عن إدانة الهجمات الإرهابية الهمجية التي ارتكبتها حماس وجماعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويجب على الجمعية العامة أن تحذو حذوها، دون غموض. ومن الضرورة الملحة العمل على التنفيذ الملموس لحل الدولتين. وتحتاج إلى ضمانات أمنية للإسرائيليين. كما يجب علينا العمل من أجل إقامة دولة مستقلة ومتصلة الأراضي تتمتع بمقومات البقاء للفلسطينيين. وللسلطة الفلسطينية دور مركزي في هذه العملية، في كل من الضفة الغربية وغزة، التي يجب طبعا أن تكون جزءا من الدولة الفلسطينية المقبلة. وستواصل فرنسا العمل على تحقيق هذه الأهداف، بالتنسيق مع شركائها، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشعر مرة أخرى بخيبة الأمل لأن حق النقض أعاق مشروع قرار حظي بتأييد شبه إجماعي من مجلس الأمن. إننا نعترف بالجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء في المجلس، ومع ذلك يجب علينا ببساطة أن نبذل جهدا أكبر.

لا يزال الوضع في غزة أمراً لا يمكن الدفاع عنه. فهناك حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار، بما في ذلك تيسير زيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية الأساسية في جميع أنحاء قطاع غزة. في نهاية المطاف، لا يوجد حل عسكري يمكن أن يحقق سلاما عادلا ودائما للإسرائيليين والفلسطينيين. وثمة حاجة إلى حل سياسي تفاوضي لتحقيق السلام والأمن الدائمين لإسرائيل وفلسطين. يمكن للدبلوماسية أن تنجح عندما تتوفر الإرادة السياسية.

وترحب نيوزيلندا بالإعلان الأخير عن وقف إطلاق النار في لبنان وتعترف بجهود جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات. يُظهر هذا الإنجاز في لبنان قيمة الدبلوماسية والتفاوض. ومع ذلك، يستمر النزاع في غزة ويستمر المدنيون الفلسطينيون في دفع الثمن. إنهم يستحقون وقفا فوريا لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ووضع حد للتوترات المتصاعدة.

إن أي استخدام لحق النقض مخيب للآمال للغاية. ونشدد مرة أخرى على أن كل استخدام لهذه الآلية التي عفا عليها الزمن وغير الديمقراطية قوض قدرة المجلس على الوفاء بولايته في صون السلام والأمن الدوليين. ولطالما كانت نيوزيلندا معارضا صريحا وثابتا لأي استخدام لحق النقض منذ عام 1945. لقد

دعمنا بنشاط مبادرة حق النقض (القرار 262/76) منذ بدايتها، وما زلنا من المؤيدين الفخورين بالقرار. إن المجلس لا يرقى إلى مستوى مسؤولياته الهامة القائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومصداقيته ومصداقية الأمم المتحدة ككل على المحك. ونطلب إلى الأعضاء الدائمين أن يفكروا مليا في تلك المسؤولية.

أخيرا، إذا ما بعثت الروح من جديد في القرار 262/76 في المستقبل، سيكون لزاما على أعضاء الجمعية العامة مرة أخرى الاستمرار في الاضطلاع بمسؤوليتنا السياسية الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة مسائل السلام والأمن الدوليين.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على إعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن فلسطين. وما كان لها أن تأتي في وقت أكثر أهمية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لوقف المذبحة، إلا أن غزة تعرضت للقصف وتحولت إلى أرض يباب، ويواجه مواطنوها مجاعة وشيكة. هذه الظروف وحدها يجب أن تدفع حتى أصحاب المواقف الأكثر تشددا إلى التحرك نحو الاستجابة الإنسانية الفورية.

إننا نجتمع هنا لنعرب مرة أخرى عن أسفنا لفشل مجلس الأمن في تحمل مسؤوليته واتخاذ إجراءات واضحة لوقف إراقة الدماء في غزة وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. إن الأجيال القادمة ستطلق أحكاما قاسية بحق البشرية لسماحها بمثل هذه المعاناة في الوقت الذي أتيحت لنا فيه الفرصة لاتخاذ خطوات إيجابية ووضع حد للإبادة الجماعية الجارية حاليا في غزة. وهذا الأمر ينطبق علينا بشكل خاص في هذه المنظمة التي أنشئت لحماية الناس وضمان السلام.

ترحب جنوب أفريقيا بقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت، وكذلك محمد الضيف من حركة حماس. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تنفيذ مذكرات التوقيف وفقاً لنصوص نظام روما الأساسي، كجزء من التزامنا الجماعي بالقانون الدولي. ونأمل أن يشكل هذا القرار ضغطاً على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوضع حد للتدمير المستمر لغزة.

كان الدافع لطرح هذه المناقشة على عموم أعضاء الأمم المتحدة هو التصويت السلبي الذي أدلى به أحد أعضاء مجلس الأمن. وبسبب مثل هذه الحالات تؤيد جنوب أفريقيا تعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. كانت الدعوة في مشروع القرار الذي صاغه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن بسيطة – وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع لتجنب وقوع كارثة أخرى. وأضيف إلى ذلك المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن ومعاملة جميع الأسرى والرهائن ضمن ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني. إن من شأن إطلاق سراح الرهائن وتبادل الأسرى الفلسطينيين أن يرسي أسس حل تفاوضي يؤدي إلى السلام ويخلق ظروفاً مواتية لقيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

إن القانون الأخير الذي أقره الكنيست الإسرائيلي لإنهاء التعاون الإسرائيلي مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هو إجراء آخر لن يؤدي إلا إلى إلحاق

ضرر أكبر بالشعب الفلسطيني وإبعادنا أكثر عن السلام. إننا ندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في هذا القرار ومواصلة التعاون مع الأونروا كخطوة نحو تحقيق السلام في المنطقة. إن إنهاء الدعم المقدم للأونروا سيؤدي إلى موت وتشريد أعداد لا تحصى من الفلسطينيين، مع الأخذ بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة من النازحين أصلاً والدمار الذي حلّ بغزة.

ومن الخطوات الحاسمة بالنسبة للجمعية العامة الاعتراف بفلسطين كدولة. لقد سمعنا مؤخراً جميع أعضاء مجلس الأمن يعلنون دعمهم لحل الدولتين. ونحن ندعو جميع الدول إلى تحويل هذه المشاعر إلى واقع ملموس من خلال قبول فلسطين بصفتها العضو 194 في الأمم المتحدة. إن الوضع الراهن ورفض قبول فلسطين كعضو كامل العضوية لن يؤدي إلا إلى إدامة النزاع ومعاناة شعبها. عندما تُمنح فلسطين مكانة متساوية في الأسرة الدولية للأمم، سيصبح التعايش السلمي ممكناً.

وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن الأخيرة بشأن غزة. يشمل ذلك، في جملة أمور، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتسهيل عودة النازحين الفلسطينيين، ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

في الختام، يجب علينا أن نرفض السماح بإبادة الشعب الفلسطيني من خلال القنابل والتجويع والتهجير بينما العالم غير قادر على التحرك ويبدو غير راغب في ذلك. ولا يمكن محو حقه في تقرير المصير لأنه محفور في القانون الدولي. إننا ندعو جميع شعوب ودول العالم إلى دعم الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإلى اتخاذ تدابير تؤدي إلى حل الدولتين الذي يؤدي إلى سلام دائم في المنطقة.

السيد الحمود (الأردن): السيد الرئيس، نتقدم منكم في البداية بالشكر على استجابتكم لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. ويعبر وفد بلدي عن دعمه لبيانات المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

نجتمع اليوم للمرة الخامسة في سياق هذه الدورة الطارئة منذ أن بدأ العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة قبل أكثر من عام، وذلك بسبب الفشل المتكرر لمجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار يقضي بوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي قتلت أكثر من 000 44 فلسطيني، وهجرت أكثر من 90 في المائة من سكانه ودمرت نحو 60 في المائة من المباني والبنية التحتية في القطاع، من مدارس ومستشفيات ومنشآت تابعة للأمم المتحدة ومساجد وكنائس، ونسفت المجتمع المدني الغزي برمته. إذا لم يكن ذلك إبادة وتطهير عرقي، فبماذا يمكن وصف ذلك؟

نكرر دعوتنا لمجلس الأمن لتحمل مسؤولياته وأن يعتمد مشروع قرار ينهي العدوان الإسرائيلي على غزة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويوقف القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء من نساء وأطفال وكبار السن والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، ويلزم القوة القائمة بالاحتلال بفتح جميع المعابر أمام المساعدات الإنسانية وضمان إيصالها للسكان المدنيين في كافة أنحاء القطاع وبشكل فوري وكاف ومستدام.

في الوقت الذي نلتقي فيه اليوم، يلوح خطر المجاعة في جميع أنحاء غزة، لا سيّما في شمال القطاع، وهذا ما كشفه تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الأخير، والذي أشار إلى أن نحو 133 000 غزي يواجهون انعدام الأمن الغذائي الكارثي، أي المرحلة الخامسة من التصنيف، وإلى أن عدد السكان المصنفين في هذه المرحلة من التصنيف سيزيد بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الأشهر المقبلة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات لوقف هذا التدهور. وعليه، لا بد من تكاتف الجهود الدولية والتحرك فوراً لإنفاذ المساعدات للقطاع بشكل فوري ومنع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تجويع الشعب الفلسطيني باستخدامها الغذاء والماء كسلاح، ما يمثل جريمة حرب جسيمة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وسيواصل الأردن قيامه بواجبه الإنساني، سواء عبر الخدمات التي تقدمها المستشفيات الميدانية الأردنية في الأرض الفلسطينية المحتلة أو عبر إرسال المساعدات الإنسانية العاجلة، إذ نفذ الأردن أول عملية للجسر الجوي الإنساني الأردني إلى غزة بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر، والتي شملت 8 طائرات مروحية تحمل أكثر من 7 أطنان من المواد الغذائية والإمدادات الطبية، ترجمة لمبادرة "البوابة الإنسانية لغزة" التي أعلنها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين خلال خطابه في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

وعلى مدى أكثر من عام، قام الأردن بإرسال أكثر من 50 000 طن من المساعدات عبر الممر البري من خلال 115 قافلة إنسانية، فضلاً عن تنفيذه لنحو 390 عملية إنزال جوي منذ بداية الحرب لتشمل مختلف مناطق غزة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين والمنظمات المعنية. وندعو المجتمع الدولي هُنا إلى تنفيذ مخرجات مؤتمر الاستجابة الإنسانية الذي استضافه الأردن، بتنظيم مشترك مع مصر الشقيقة والأمم المتحدة.

فيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تستمر الحكومة الإسرائيلية المتطرفة في استهدافها الممنهج ضد الوكالة واغتيالها سياسياً. ولعل آخر هذه الإجراءات قيام الكنيست بتبني قرار غير قانوني، يدعو إلى حظر أنشطة الوكالة ورفع الحصانة عنها وعن منشآتها وموظفيها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في خرق جسيم لالتزامات إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946. وفي الوقت الذي نتحدث فيه الآن، تقوم الحكومة الإسرائيلية ببث إعلانات مدفوعة هنا في نيويورك وفي العديد من الدول تتهم فيها الأونروا بالإرهاب، وهو ما يشكل تحريضاً جنائياً ليس فقط بحق الأونروا وموظفيها، وإنما بحق عائلة الأمم المتحدة كلها.

من واجب الجمعية العامة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي المستمر وتوجيه الدول والمنظمات وباقي أعضاء المجتمع الدولي حول آليات العمل الفردي والجماعي لتحقيق تلك الحماية – إجراءات عملية يجب أن تؤدي إلى نتائج ملموسة على الأرض. كما من واجب الجمعية العامة أن تقف خلف وكالات الأمم المتحدة وموظفيها وأفرادها وأن تحول دون محاولات إسرائيل لاستهدافهم وتقويض ولايتهم وإضعافها. وما يحدث مع الأونروا الآن هو سابقة خطيرة ستشجع على انتهاكات مستقبلية ضد مؤسسات وعمليات وأفراد الأمم المتحدة في مختلف مناطق النزاع.

ومن هذا المنطلق، ندعو الشركاء الدوليين إلى الاستمرار في تقديم الدعم المالي والسياسي والقانوني للأونروا، ضماناً لاستمرارية عملها ومساندتها في تقديم الخدمات الحيوية لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني في جميع مناطق عملياتها، وفقاً لتكليفها الذي منحته الجمعية العامة للوكالة منذ عقود وبإجماع دولي (القرار 302 (د-4)). ونؤكد مجدداً على مركزية حق اللاجئين الفلسطينيين، كل لاجئ فلسطيني، في العودة والتعويض وأنه لا غنى عن الأونروا أو بديل عن دورها المركزي.

في الختام، نجدد رفضنا المطلق لتصفية القضية الفلسطينية أو تهجير الفلسطينيين من أرضهم ونشدد على أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، هو مطلب أساسي لتنفيذ حل الدولتين وضمان استعادة الاستقرار والأمن في المنطقة. وندعو الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروعي القرارين المطروحين أمام الجمعية العامة لوقف إطلاق النار في غزة وإنقاذ أهلها من الهلاك ومن التطهير العرقي ولتوطيد وكالة الأونروا وحماية ولايتها، واحتراماً للقيم الإنسانية، ودعماً للأسس والمبادئ التي قامت عليها منظمتنا.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب ليختنشتاين عن تقديرها لإتاحة هذه الفرصة للجمعية للاجتماع اليوم في دورة استثنائية طارئة، وفقا للقرار 262/76، لمناقشة استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 20 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9790) والحالة في الشرق الأوسط إجمالا.

وتشكر ليختنشتاين الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن على جهودهم المتواصلة للتوصل إلى حل للنزاع في غزة وتقديم مشروع القرار S/2024/835 الذي يطالب مرة أخرى بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف، وكذلك بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وفي ظل دعم قوي من غالبية أعضاء المجلس، أي 14 عضواً، كان استخدام الولايات المتحدة لحق النقض صادما بشكل خاص. ونعرب عن الامتنان لأن الجمعية العامة تتدخل مرة أخرى، كما فعلت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وقبل ذلك في مناسبات عديدة في هذه الحالة، وأنها ستنظر في مشاريع مقترحات لمعالجة الأزمة الإنسانية المدمرة في غزة والمنطقة.

وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى التقيد التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ الضرورة العسكرية والحيطة والتناسب، فضلاً عن حماية المدنيين. ونحث إسرائيل على إتاحة إمكانية الوصول للمنظمات الإنسانية لتقديم الإغاثة الطارئة اللازمة للمدنيين في غزة.

ويجب مقاضاة أي انتهاك لتلك الالتزامات بموجب القانون الدولي. وفي ذلك الصدد، أحاطت ليختنشتاين علماً بقرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات توقيف بناءً على طلب المدعي العام فيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه المحكمة في فلسطين. إن ليختنشتاين مؤيدة طويلة الأمد وثابتة للمحكمة الجنائية الدولية ولاستقلالية ونزاهة عملها، وهي من أشد المدافعين عن التطبيق المتسق للقانون الدولي. وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون بموجب نظام روما الأساسي. وستستمر ليختنشتاين في الوقوف إلى جانب الدول التي تشاطرها الرأي في الدفاع عن المحكمة من الهجمات السياسية وضد الجهود الرامية إلى تقويض نزاهتها واستقلاليتها.

وكما أكد مشروع قرار مجلس الأمن الذي استُخدِم ضده حق النقض (S/2024/835)، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تظل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة. ويساور ليختنشتاين قلق بالغ إزاء مشاريع القوانين التي تبناها الكنيست التي تحظر التعاون مع الأونروا وتهدف إلى تقييد عملياتها بشكل كبير، بما في ذلك في القدس الشرقية وقطاع غزة. فتلك القوانين تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي وتشكل سابقة خطيرة للنظام المتعدد الأطراف. ونرحب بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 30 تشرين الأول/أكتوبر دعما للأونروا (SC/15874). ويجب علينا أن نعمل من أجل المحافظة على عمل الأونروا من خلال ضمان تمويلها وإمكانية وصولها إلى الأشخاص الذين أوكلنا إليها خدمتهم. وستعمل ليختنشتاين مع الشركاء لتحقيق تلك الغاية. فلا يمكن الاستغناء عن دور الأونروا في المنطقة.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الفلبين بوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 لإنهاء 13 شهرا من القتال بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. ونأمل أن يؤدي الاتفاق التاريخي إلى تهيئة الظروف لاستعادة السلام الدائم والسماح للسكان في كلا البلدين بالعودة بأمان إلى منازلهم على جانبي الخط الأزرق. وفي ذلك الصدد، ننوّه بالعمل الدبلوماسي الذي قامت به الولايات المتحدة وفرنسا للتوصل إلى ذلك الاتفاق، والذي نأمل أن ينفذ ويطبق بالكامل لمنع تحول النزاع إلى دورة أخرى من العنف.

ولكن، حتى في الوقت الذي نرحب فيه بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، يظل يساور الفلبين قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في غزة والتوترات المتزايدة في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تود الفلبين أن تعيد التأكيد على ما يلي:

أولاً، نشارك في دعوات المجتمع الدولي لجميع الأطراف المعنية بالامتناع عن تصعيد العنف. وندين جميع الهجمات ضد المدنيين والمنشآت المدنية، التي أسفرت عن وقوع عدد مفزع من الضحايا، لا سيما في صفوف النساء والأطفال. لذلك نحث جميع الأطراف على إنهاء هذه الحلقة المفرغة من العنف.

ثانياً، ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ومستدام ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين في غزة. وفي ذلك الصدد، تعيد الفلبين تأكيد دعمها للتنفيذ الكامل والفوري لقرار مجلس الأمن 2735 (2024) وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الأخرى ذات الصلة من أجل وقف شامل لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية في غزة. كما نرحب بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه 2024.

ثالثًا، تبقى الدبلوماسية حجر الزاوية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وسيكون إجراء حوارات ومفاوضات هادفة، على أساس الثقة المتبادلة ووفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

رابعاً، تعيد الفلبين تأكيد دعمها الثابت لحل الدولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فالإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء يستحقون أن يعيشوا في سلام ووئام وازدهار حيث يعترف

بحقوقهم وتطلعاتهم وأمنهم وتُدعم. وفي ذلك الصدد، تدعم الفلبين التحالف العالمي من أجل إقامة دولة فلسطينية وحل الدولتين – وهي مبادرة رائدة تقودها المملكة العربية السعودية والنرويج والاتحاد الأوروبي.

خامسا، نعيد تأكيد دعمنا الكامل للأمين العام وثقتنا به وبعمله. ونحن واثقون من التزامه بالسلام والأمن الدوليين وجهوده الدؤوبة تعكس رغبتنا المشتركة في إنهاء العنف وإجراء حوار هادف سعياً إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

سادساً، تؤيد الفلبين إنشاء دولة فلسطين وقبولها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وقرار الجمعية العامة في أيار/مايو برفع مستوى حقوق فلسطين في الأمم المتحدة كدولة لها مركز المراقب (القرار دإط–23/10) خطوة هامة نحو تحقيق عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

وأخيراً، تكرر الفلبين دعمها الكامل لجميع الجهود والمبادرات التي من شأنها وقف النزاع الدائر وتوسيع المجال لإجراء حوارات ومفاوضات هادفة وبناء الثقة والتفاهم المتبادل وتعزيز التعاون من أجل سلام دائم في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين يوم الأربعاء، 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.